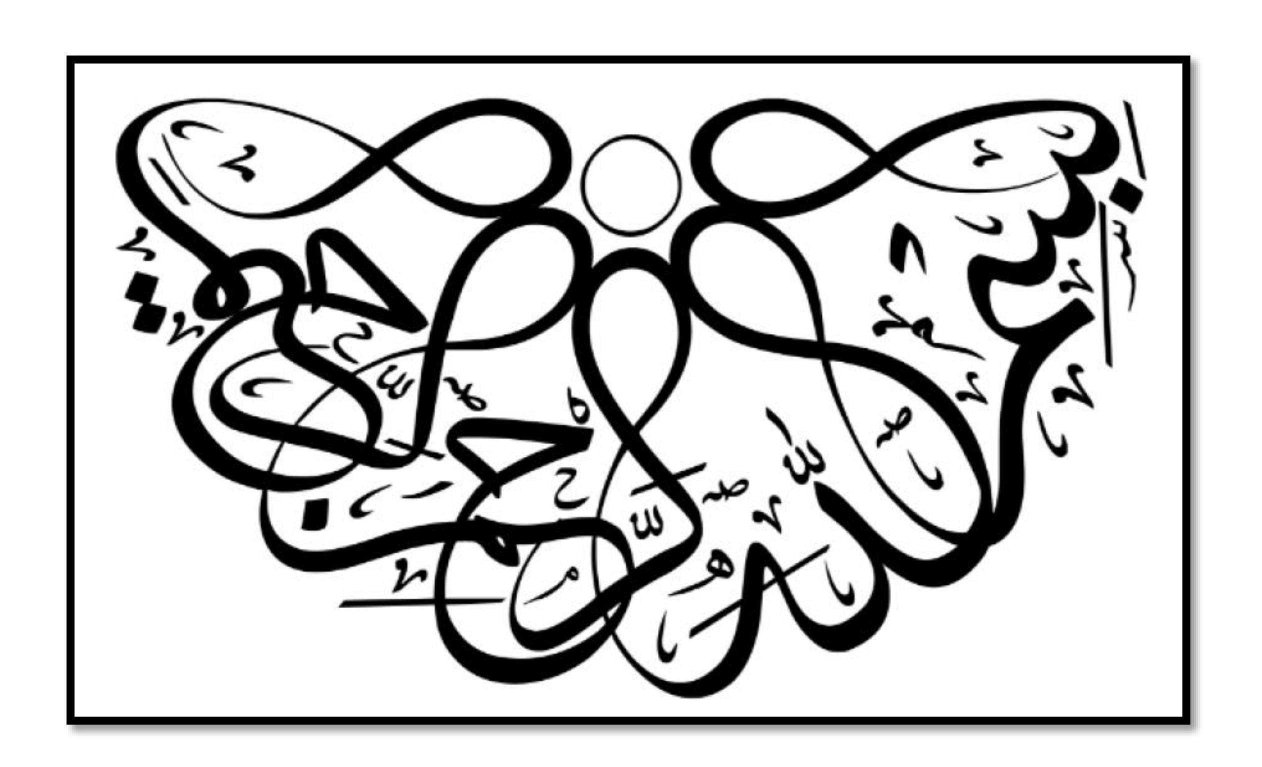


ملخص كتاب نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق مع إضافات وتعليقات

الكتاب الأصلي : نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق

لمؤلفه: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني

(المتوفى: ١٤٢٠هـ)

وهذا تلخيص طويلب العلم وخادم العلم وأهله : محمد كريم

٦ رجب ١٤٤٣ هـ

كلام الشيخ باللون الأسود، وكلامي سيكون باللون الأزرق

مقدمة الشيخ الألباني وسبب تأليف الكتاب

الحمد لله الذي اصطفى نبينا على سائر البشر، وعصمه من الشيطان أن يوحي إليه بشرٍ، فقال تعالى مخاطبًا إبليس اللعين: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر ٤٢]، بل جعل تعالى له السلطة على شيطانه القرين، فكيف من كان عنه من المبعدين؟ كما أشار إلى ذلك قول رسوله الكريم: «ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن» قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «وإياي، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير»١. وصلى الله على محمد الذي مكنه الله تعالى من إبليس حتى كاد أن يخنقه، وهمّ أن يربطه بسارية من سواري مسجد المدينة[1] وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. وبعد؛ فقد كتب إلي بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٥٢م بعض الأساتذة من الإخوان الأعزة من الباكستان -حيث أُوفد إليها لغاية علمية- يسألني عن رأيي في حديث الغرانيق الذي اختلف فيه قول حافظين كبيرين، هما: ابن كثير الدمشقي، وابن حجر المصري، فقد أنكره الأول وقواه الآخر. وطلب مني أن لا أضن بالجواب عليه، فلبثت بعض الأشهر أترقب فرصة أستطيع فيها إجابة طلبه. ثم لقيني أحد الأحبة عقب صلاة عيد الأضحى لهذه السنة -١٣٧١هـ- فسألني أيضًا عن حديث الغرانيق، فأجبته بأنه لا يصح، بل هو باطل موضوع، فذكر لي أن أحد الشباب ممن في قلوبهم مرض احتج به على أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان -

---

[1] جاء ذلك في «صحيح البخاري» «٣/ ٦٢» بشرح ابن حجر، ومسلم «٢/ ٧٢»، غيرهما.

وحاشاه- يتكلم بما يرضي المشركين جذبًا لهم إليه، لأنه بزعمه الباطل لم يكن نبيًا صادقًا، وإنما كان يتظاهر بذلك ترؤسًا عليهم كما يهرف بذلك بعض الملاحدة قديمًا وحديثًا، فحملني ذلك على أن أغتنم فرصة العيد المذكور، فشرعت -متوكلًا على الله الغفور- في جمع طرق تلك القصة من كتب التفسير والحديث، وبينت عللها متنًا وسندًا، ثم ذكرت قول الحافظ ابن حجر في تقويتها، وتعقبته بما يبين وهْيَ ما ذهب إليه، ثم عقّبت على ذلك بذكر بعض البحوث والنقول عن بعض الأئمة الفحول ذوي التحقيق في الفروع والأصول، تؤيد ما ذهبنا إليه من نكارة القصة وبطلانها، ووجوب رفضها، وعدم قبولها، تصديقًا لقوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح ٩]، فجاءت رسالة فريدة في بابها، قوية في موضوعها، ترفع حيرة الأخ المؤمن، وتطيح بشبهة الملحد الأرعن، وقد سميتها: «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» أسأل الله تعالى أن يجعلها خالصة لوجهه، ويقبلها مني نصرة لنبيه، ويدّخر لي ثوابها ليوم أحوجَ ما نكون فيه إلى شفاعته، ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء ٨٨-٨٩] إنه هو السميع العليم، والبر الرحيم. دمشق في: ٢-١-١٣٧٢هـ - ٢١-٩-١٩٥٢م

محمد ناصر الدين الألباني

بين يدي الروايات وتفسير قوله تعالى ﴿إلّا إذا تَمَنّى أَلْقى الشَّيْطانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ ... بين يدي الروايات: وقبل أن أشرع في سَوق روايات القصة، أرى أنه لا بد من أن نذكر كلمة، تتميمًا لفائدة الرسالة، فأقول: إن هذه القصة قد ذكرها المفسرون عند قوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ إلّا إذا تَمَنّى أَلْقى الشَّيْطانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آياتِهِ واللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ، لِيَجْعَلَ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ والقاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وإنَّ الظّالِمِينَ لَفِي شِقاقٍ بَعِيدٍ، ولِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ أنَّهُ الحَقُّ مِن رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وإنَّ اللَّهَ لَهادِ الَّذِينَ آمَنُوا إلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج ٥٢-٥٤]. وقد اختلفوا في تفسير قوله تعالى: ﴿تَمَنّى﴾ و﴿أُمْنِيَّتِهِ﴾، وأحسن ما قيل في ذلك: إن ﴿تَمَنّى﴾ من «الأمنية» وهي التلاوة، كما قال الشاعر في عثمان حين قتل: تمنى كتاب الله أول ليلة ... وآخرها لاقى حِمام المقادر

وعليه جمهور المفسرين والمحققين، وحكاه ابن كثير عن أكثر المفسرين، بل عزاه ابن القيم إلى السلف قاطبة فقال في «إغاثة اللهفان١: ١/ ٩٣»: «والسلف كلهم على أن المعنى إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته» وبيّنه القرطبي فقال في «تفسيره: ١٢/ ٨٣»: وقد قال سليمان بن حرب: إن ﴿فِي﴾ بمعنى: عند، أي ألقى الشيطان في قلوب الكفار عند تلاوة النبي ﷺ كقوله : ﴿ولَبِثْتَ فِينا﴾ [الشعراء ١٨]، أي عندنا، وهذا هو معنى ما حكاه ابن عطية عن أبيه عن علماء الشرق، وإليه أشار القاضي أبو بكر بن العربي.

قلت: وكلام أبي بكر سيأتي في محله إن شاء الله تعالى،

وهذا الذي ذكرناه من المعنى في تفسير الآية، هو اختيار الإمام ابن جرير، حيث قال بعد ما رواه عن جماعة من السلف [١٧/ ١٢١]: «وهذا القول أشبه بتأويل الكلام، بدلالة قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آياتِهِ﴾ [الحج ٥٢] على ذلك، لأن الآيات التي أخبر الله جل ثناؤه أنه يحكمها لا شك أنها آيات تنزيله، فمعلوم بذلك أن الذي ألقى فيه الشيطان، هو ما أخبر تعالى ذكره أنه نَسَخ ذلك منه وأبطله ثم أحكمه بنسخه ذلك، فتأمل الكلام إذن: وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا

نبي إلا إذا تلا كتاب الله وقرأ أو حدّث وتكلم، ألقى الشيطان في كتاب الله الذي تلاه وقرأه، أو في حديثه الذي حدّث وتكلم، فينسخ الله ما يلقي الشيطان بقوله تعالى: فيُذْهِب الله ما يلقي الشيطان من ذلك، على لسان نبيه ويبطله. هذا هو المعنى المراد من هذه الآية الكريمة، وهي كما ترى ليس فيها إلا أن الشيطان يلقي عند تلاوة النبي ﷺ ما يفتتن به الذين في قلوبهم مرض، ولكن أعداء الدين الذين قعدوا له في كل طريق، وترصدوا له عند كل مرصد، لا يرضيهم إلا أن يدسوا فيه ما ليس منه، ولم يقله رسوله، فذكروا ما ستراه في الروايات الآتية، مما لا يليق بمقام النبوة والرسالة، وذلك دَيْدَنهم منذ القديم، كما فعلوا في غير ما آية وردت في غيره ﷺ من الأنبياء، كداود، وسليمان، ويوسف عليهم الصلاة والسلام، فرووا في تفسيرها من الإسرائيليات ما لا يجوز نسبته إلى رجل مسلم فضلًا عن نبي مُكَرَّم. كما هو مبين في محله من كتب التفاسير والقصص. فَحذارِ أيها المسلم أن تغتر بشيء منها فتكون من الهالكين، و«دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» كما قال نبيك ﷺ،

﴿وإنَّ اللّهَ لَهادِ الَّذِينَ آمَنُوا إلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج ٥٤].

تعليق وتوضيح المقصود من الآية أن الشيطان أثناء وبعد قراءة النبي أو الرسول للآيات التي أنزلها الله ...يلقي في قلوب الكافرين الشبهات والضلالات كما قال الله وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ فيحكم الله آياته ولا يبقى لهم فيه شبهة ... مثال على ذلك

أنزل الله تعالى إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ (٩٨) لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ (٩٩) لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ (١٠٠) فَأَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزِّبَعْرَى السَّهْمِيُّ فَأَخْبَرَهُ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ بِمَا قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَمَا وَاللَّهِ لَوْ وَجَدْتُهُ لَخَصَمْتُهُ فَقَالَ ابْنُ الزِّبْعَرَى للرسول : أَنْتَ قُلْتَ: "إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ"؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَلَيْسَتِ الْيَهُودُ تَعْبُدُ عُزَيْرًا وَالنَّصَارَى تَعْبُدُ الْمَسِيحَ، وَبَنُو مَلِيحٍ يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ :

بَلْ هُمْ يَعْبُدُونَ الشَّيَاطِينَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ يَعْنِي عُزَيْرًا وَالْمَسِيحَ وَالْمَلَائِكَةَ، ﴿أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ وَأَنْزَلَ فِي ابْنِ الزِّبْعَرَى: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ....

فَمَعْنى نَسْخِ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ: إزالَتُهُ وإبْطالُهُ، وعَدَمُ تَأْثِيرِهِ في المُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ. وَمَعْنى يُحْكِمُ آياتِهِ: يُتْقِنُها بِالإحْكامِ، فَيُظْهِرُ أنَّها وحْيٌ مُنَزَّلٌ مِنهُ بِحَقٍّ، ولا يُؤَثِّرُ في ذَلِكَ مُحاوَلَةُ الشَّيْطانِ صَدَّ النّاسِ عَنْها بِإلْقائِهِ الشبهات المَذْكُورة،

يُكمل الشيخ الألباني ويقول

رواياتُ القصة وعِلَلُها

بعد أن فرغنا من ذكر الفائدة التي وعدنا بها، أعود إلى ذكر روايات القصة التي وقفنا عليها لكي نسردها رواية رواية، ونذكر عقب كل منها ما فيها من علة فأقول:

ولكنني أود عرض بعض أقوال العلماء في القصة جمعتها ولخصتها في الآتي أولا قبل عرض وتلخيص كلام الشيخ الألباني

الغرانيق هذه القصة قد ضعَّفها كثير من أهل العلم والتحقيق .

قال البيهقي :هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل .

انظر " تفسير الفخر الرازي " (٢٣ / ٤٤) .

وقال ابن حزم :وأما الحديث الذي فيه : " وأنهن الغرانيق العلى ، وإن شفاعتها لترتجى " فكذب بحت موضوع ؛ لأنه لم يصح قط من طريق النقل ، ولا معنى للاشتغال به ، إذ وضع الكذب لا يعجز عنه أحد .

" الفِصَل في الملل والنحل " (٢ / ٣١١) .

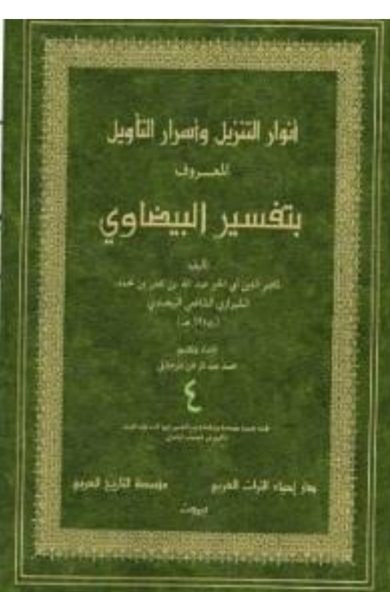
وقال القاضي عياض :هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة ، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل ... ، ومن حُكيت هذه الحكاية عنه من المفسرين والتابعين لم يسندها أحد منهم ، ولا رفعها إلى صاحب ، وأكثر الطرق عنهم فيها ضعيفة واهية .

" الشفا في أحوال المصطفى " (٢ / ٧٩)

وقال الحافظ ابن كثير :قد ذكر كثير من المفسرين قصة الغرانيق ، وما كان من رجوع كثير من المهاجرة إلى أرض الحبشة ، ظناً منهم أن مشركي قريش قد أسلموا . ولكنها من طرق كلها مرسلة ، ولم أرها مسندة من وجه صحيح ، والله أعلم .

" تفسير ابن كثير " (٣ / ٢٣٩) .

نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٤٩﴾ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ
جِزِينَ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿٥١﴾﴾.



ز مُبِينٌ﴾ أوضح لكم ما أنذركم به، والاقتصار على الإنذار مع عموم ومساقه للمشركين، وإنما ذكر المؤمنين وثوابهم زيادة في غيظهم.

مْ مَغْفِرَةٌ﴾ لما بدر منهم. ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ هي الجنة وال ﴿كريم﴾ من

إبطال. ﴿مُعَاجِزِينَ﴾ مسابقين مشاقين للساعين فيها بالقبول والتحقيق، قه لأن كلاً من المتسابقين يطلب إعجاز الآخر عن اللحوق به، وقرأ ه حال مقدرة. ﴿أولَئِكَ أَصْحَابُ الجَحِيمِ﴾ النار الموقدة، وقيل اسم

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَـٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَـٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾﴾.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلاَ نَبِيٍّ﴾ الرسول من بعثه الله بشريعة مجددة يدعو الناس إليها، والنبي يعمه ومن بعثه لتقرير شرع سابق كأنبياء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهم السلام، ولذلك شبه النبي ﷺ علماء أمته بهم، فالنبي أعم من الرسول ويدل عليه أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن الأنبياء فقال: «مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، قيل فكم الرسل منهم قال: ثلاثمائة وثلاثة عشر جماً غفيراً» وقيل الرسول من جمع إلى المعجزة كتاباً منزلاً عليه، والنبي غير الرسول من لا كتاب له. وقيل الرسول من يأتيه الملك بالوحي، والنبي يقال له ولمن يوحى إليه في المنام. ﴿إلاّ إِذَا تَمَنّى﴾ زور في نفسه ما يهواه. ﴿أَلْقَى الشَّيطَانُ فِي أُمْنِيَتِهِ﴾ في تشهيه ما يوجب اشتغاله بالدنيا كما قال عليه الصلاة والسلام «وإنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم سبعين مرة». ﴿فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيطَانُ﴾ فيبطله ويذهب به بعصمته عن الركون إليه والإرشاد إلى ما يزيحه. ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ﴾ ثم يثبت آياته الداعية إلى الاستغراق في أمر الآخرة. ﴿وَاللهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوال الناس. ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يفعله بهم، قيل حدث نفسه بزوال المسكنة فنزلت. وقيل تمنى لحرصه على إيمان قومه أن ينزل عليه ما يقربهم إليه واستمر به ذلك حتى كان في ناديهم فنزلت عليه سورة ﴿والنجم﴾ فأخذ يقرؤها فلما بلغ ﴿ومناة الثالثة الأخرى﴾ وسوس إليه الشيطان حتى سبق لسانه سهواً إلى أن قال: تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى، ففرح به المشركون حتى شايعوه بالسجود لمّا سجد في آخرها، بحيث لم يبق في المسجد مؤمن ولا مشرك إلا سجد، ثم نبهه جبريل عليه السلام فاغتم لذلك فعزاه الله بهذه الآية. وهو مردود عند المحققين وإن صح فابتلاء يتميز به الثابت على الإيمان عن المتزلزل فيه، وقيل تمنى قرأ كقوله:

تَمَنّى كِتَابَ اللهِ أوّلَ لَيْلَةٍ   تَمَنّيَ دَاوُدُ الزّبُورَ عَلَى رِسْلِ

وأمنيته قراءته وإلقاء الشيطان فيها أن تكلم بذلك رافعاً صوته بحيث ظن السامعون أنه من قراءة النبي ﷺ. وقد رد أيضاً بأنه يخل بالوثوق على القرآن ولا يندفع بقوله ﴿فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته﴾ لأنه أيضاً يحتمله، والآية تدل على جواز السهو على الأنبياء وتطرق الوسوسة إليهم.

﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَـٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ لَفِى

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢) لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ (٥٣) وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (٥٤) ﴾.

قد ذكر كثير من المفسرين هاهنا قصة الغَرَانيق، وما كان من رجوع كثير من المهاجرة إلى أرض الحبشة، ظَنًا منهم أن مشركى قريش قد أسلموا. ولكنها من طرق كلها مرسلة، ولم أرها مسندة من وجه صحيح، والله أعلم.

قلت: وقد ذكرها محمد بن إسحاق فى السيرة بنحو من هذا، وكلها مرسلات ومنقطعات، فالله أعلم. وقد ساقها البغوى فى تفسيره مجموعة من كلام ابن عباس، ومحمد بن كعب القُرَظِىّ، وغيرهما بنحو من ذلك، ثم سأل هاهنا سؤالا: كيف وقع مثل هذا مع العصمة المضمونة من الله لرسوله، صلوات الله وسلامه عليه؟ ثم حكى أجوبة عن الناس، من ألطفها: أن الشيطان أوقع فى مسامع المشركين ذلك، فتوهموا أنه صدر عن رسول الله ﷺ، وليس كذلك فى نفس الأمر

محقق عن نسخة خطية كاملة، وعن مطبوعة الشعب وأكثر من عشر نسخ خطية أخرى يستوعب مجموعها التفسير كله.

تفسير القرآن العظيم

للحافظ

أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي

(٧٠٠ - ٧٧٤هـ)

تحقيق

سامي بن محمد السلامة

الجزء الخامس

الإسراء - المؤمنون

دار طيبة للنشر والتوزيع

وقال القاضى عِياض فى كتاب الشفا بعد أن ذكر الدليل على صدق النبىّ صلى الله عليه وسلم ، وأن الأمة أجمعت فيما طريقه البلاغ أنه معصوم فيه من الإخبار عن شىء بخلاف ما هو عليه ، لا قصدا ولا عمدا ولا سهوا وغلطا : اِعلم أكرمك الله أن لنا فى الكلام على مشكل هذا الحديث مأخذين : أحدهما — فى توهين أصله ، والثانى على تسليمه . أما المأخذ الأوّل فيكفيك أن هذا حديث لم يخرّجه أحد من أهل الصحة ، ولا رواه بسند سليم متصل ثقةٌ ؛ وإنما أولِع به وبمثله المفسّرون والمؤرخون المولعون بكل غريب ، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم . قال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبىّ صلى الله عليه وسلم بإسناد متصل يجوز ذكره ؛ إلا ما رواه شعبة عن أبى بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيما أحسب ، الشك فى الحديث أن النبىّ صلى الله عليه وسلم كان بمكة ... وذكر القصة . ولم يسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد ، وغيره يرسله عن سعيد بن جبير . وإنما يعرف عن الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس ؛ فقد بيّن لك أبو بكر رحمه الله أنه لا يعرف من طريق يجوز ذكره سوى هذا ، وفيه من الضعف ما نبّه عليه مع وقوع الشك فيه الذى ذكرناه ، الذى لا يُوثق به ولا حقيقةَ معه . وأما حديث الكلبىّ فمما لا تجوز الرواية عنه ولا ذكره لقوة ضعفه وكذبه ؛ كما أشار إليه البزار رحمه الله . والذى منه فى الصحيح : أن النبىّ صلى الله عليه وسلم قرأ «والنجم» بمكة فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس ؛

دار الكتب المصرية

القسم الأدبى

الجامع لأحكام القرآن

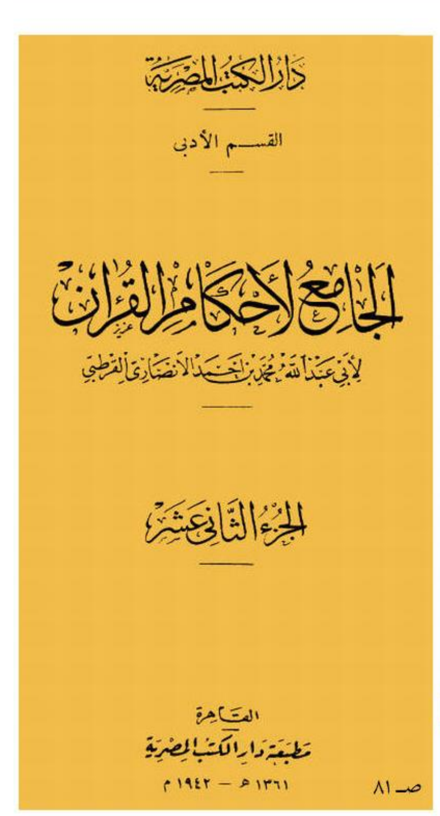
لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى

الجزء الثانى عشر

القاهرة

مطبعة دار الكتب المصرية

١٣٦١ هـ — ١٩٤٢ م



— الأحاديث المروية فى نزول هذه الآية، وليس منها شيء يصح .

. روى الليث عن يونس عن الزهرى عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم « وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى » فلما بلغ « أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى . وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى » سها فقال : " إن شفاعتهم تُرْتَجَى " فلقيه المشركون والذين فى قلوبهم مرض فسلّموا عليه وفرحوا ؛ فقال : " إن ذلك من الشيطان " فأنزل الله تعالى « وما أرسلنا مِنْ قَبْلِكَ مِن رسولٍ ولا نبيٍّ » الآية . قال النحاس : وهذا حديث منقطع وفيه هذا الأمر العظيم . وكذا حديث قتادة وزاد فيه "و إنهن لهنّ الغَرانِيق العُلَا" . وأقطعُ من هذا ما ذكره الواقدى عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله قال : سجد المشركون كلهم إلا الوليد بن المغيرة فإنه أخذ ترابا من الأرض فرفعه إلى جبهته وسجد عليه ، وكان شيخا كبيرا . ويقال إنه أبو أُحَيحة سعيد بن العاص ، حتى نزل جبريل عليه السلام فقرأ عليه النبيّ صلى الله عليه وسلم ؛ فقال : "ما جئتك به"! وأنزل الله «لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً»(1) . قال النحاس : وهذا حديث منكر منقطع ولا سيما من حديث الواقدى . وفى البخارى أن الذى أخذ قبضة من تراب ورفعها إلى جبهته هو أمية بن خلف . وسيأتى تمام كلام النحاس على الحديث — إن شاء الله — آخر الباب . قال ابن عطية : وهذا الحديث الذى فيه هى الغرانيق العلا وقع فى كتب التفسير ونحوها، ولم يدخله البخارى ولا مسلم، ولا ذكره فى علمي مصنّف مشهور؛ بل يقتضى مذهب أهل الحديث أن الشيطان ألقى ؛ ولا يعيّنون هذا السبب ولا غيره .

الأنبياء قد جرى لهم مثل هذا . قال العلماء المحققون: وهذا لا يصح(1) لأن رسول الله ﷺ معصوم عن مثل هذا، ولو صح، كان المعنى أن بعض شياطين الإنس قال تلك الكلمات، فإنهم كانوا إذا تلا لغطوا، كما قال الله ﷻ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦]. قال: وفي معنى «تمنى» قولان: أحدهما: تلا، قاله الأكثرون(2)، وأنشدوا:

تمنّى كتابَ الله أوّل ليله ... وآخره لاقى حمامَ المقادرِ(3)

وقال آخر:

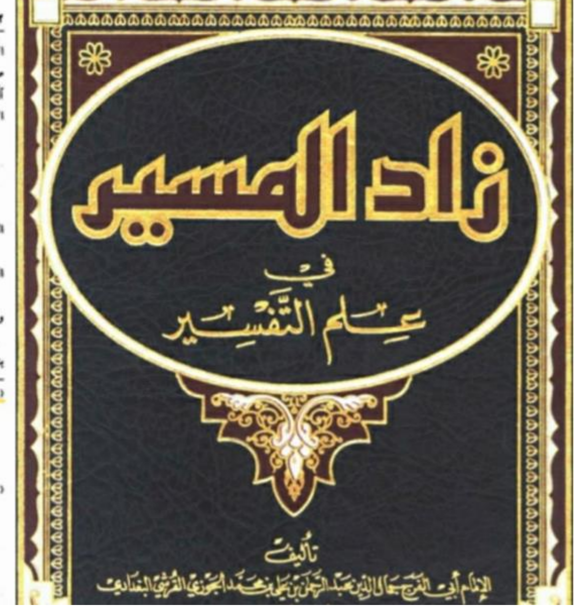
تمنّى كتابَ الله آخرَ ليله ... تمنّي داودَ الزبورَ على رِسْلِ(4)

والثاني: أنه من الأمنية، وذلك أن رسول الله ﷺ تمنى يوماً أن لا يأتيه من الله شيء ينفر عنه به قومه، فألقى الشيطان على لسانه لِما كان قد تمناه، قاله محمد بن كعب القرظي(5).

قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ أي: يُبطله ويُذهبه ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ قال مقاتل: يُحكمها من الباطل.

قوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ﴾ اللام متعلقة بقوله: «ألقى الشيطان» والفتنة هاهنا بمعنى البلية والمحنة. والمرضُ: الشك والنفاق. ﴿وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ يعني: الجافية عن الإيمان. ثم أعلمه أنهم ظالمون وأنهم في شقاق دائم، والشقاق: غاية العداوة.

قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ وهو التوحيد والقرآن، وهم المؤمنون. وقال السدي: التصديق بنسخ الله.



﴿ قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٤٩﴾ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٥٠﴾ وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿٥١﴾ ﴾.

يقول تعالى لنبيه ﷺ حين طلب منه الكفار وُقُوعَ العذاب، واستعجلوه به: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ أي: إنما أرسلني الله إليكم نذيراً لكم بين يدى عذاب شديد، وليس إلى من حسابكم من شيء، أمركم إلى الله، إن شاء عجل لكم العذاب، وإن شاء أخره عنكم، وإن شاء تاب على من يتوب إليه، وإن شاء أضل من كتب عليه الشقاوة، وهو الفعال لما يشاء ويريد ويختار، [و][1] ﴿لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١] و﴿إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ . فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ أي: آمنت قلوبهم وصدقوا إيمانهم بأعمالهم، ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ أي: مغفرة لما سلف من سيئاتهم، ومجازاة حَسَنَةٌ على القليل من حسناتهم.

[و][2] قال محمد بن كعب القُرَظِيّ: إذا سمعتَ الله تعالى يقول: ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ فهو الجنة.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ﴾: قال مجاهد: يُثَبِّطون الناس عن متابعة النبي ﷺ. وكذا قال عبد الله بن الزبير: مثبطين.

وقال ابن عباس: ﴿مُعَاجِزِينَ﴾: مراغمين.

﴿ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾: وهي النار الحارة الموجعة الشديد عذابها ونكالها، أجارنا الله منها. قال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨].

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٤﴾ ﴾.

قد ذكر كثير من المفسرين هاهنا قصة الغَرَانيق، وما كان من رجوع كثير من المهاجرة إلى أرض الحبشة، ظَنًّا منهم أن مشركى قريش قد أسلموا. ولكنها من طرق كلها مرسلة، ولم أرها مسندة من وجه صحيح، والله أعلم.

هذا الكلام مبني على رواية باطلة ، قال عنها ابن كثير وغيره : " لم تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم بسند صحيح " . وهي : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة النجم على المشركين حتى إذا بلغ : (أَفَرَأَيْتُمْ اللاتَ وَالْعُزَّى * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى) ألقى الشيطان على لسان النبي صلى الله عليه وسلم قوله : (تلك الغرانيق العُلى وإنَ شفاعتهم لترتجى) فأعجب الكفار هذا المدح لهذه لأصنام الثلاثة فسجدوا "

هذه الرواية باطلة بلا ريب في وجوه عدة :

1. أنّ أسانيدها واهية لا تصح .
2. أن النبى صلى الله عليه وسلم معصوم في تبليغه للرسالة .
3. على تقدير صحة الأثر ، فقد ذكر العلماء أن هذا يكون ممَا ألقاه الشيطان في مسامع الكفار لا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسمعوه منه .

وانظر كلام ابن كثير رحمه الله في الرد على هذا في تفسير سورة الحج آية رقم 52 . والله أعلم .

وفي أضواء البيان ـــ محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٤ هـ):" وَقَدْ ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنَ المُفَسِّرِينَ في تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَةِ قِصَّةَ الغَرانِيقِ قالُوا: سَبَبُ نُزُولِ هَذِهِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأ سُورَةَ النَّجْمِ بِمَكَّةَ، فَلَمّا بَلَغَ: ﴿أفَرَأيْتُمُ اللّاتَ والعُزّى ومَناةَ الثّالِثَةَ الأُخْرى﴾ [النجم: ١٩ - ٢٠] ألْقى الشَّيْطانُ عَلى لِسانِهِ: تِلْكَ الغَرانِيقُ العُلى وإنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى، فَلَمّا بَلَغَ آخِرَ السُّورَةِ سَجَدَ وسَجَدَ مَعَهُ المُشْرِكُونَ والمُسْلِمُونَ. وقالَ المُشْرِكُونَ: ما ذَكَرَ آلِهَتَنا بِخَيْرٍ قَبْلَ اليَوْمِ، وشاعَ في النّاسِ أنَّ أهْلَ مَكَّةَ أسْلَمُوا بِسَبَبِ سُجُودِهِمْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، حَتّى رَجَعَ المُهاجِرُونَ مِنَ الحَبَشَةِ ظَنًّا مِنهم أنَّ قَوْمَهم أسْلَمُوا، فَوَجَدُوهم عَلى كُفْرِهِمْ. وَقَدْ قَدَّمْنا في هَذا الكِتابِ المُبارَكِ أنَّ مِن أنْواعِ البَيانِ الَّتِي تَضَمَّنَها أنْ يَقُولَ بَعْضُ العُلَماءِ في الآيَةِ قَوْلًا، ويَكُونُ في الآيَةِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلى بُطْلانِ ذَلِكَ القَوْلِ، ومَثَّلْنا لِذَلِكَ: بِأمْثِلَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وهَذا القَوْلُ الَّذِي زَعَمَهُ كَثِيرٌ مِنَ المُفَسِّرِينَ: وهو أنَّ الشَّيْطانَ ألْقى عَلى لِسانِ النَّبِيِّ ﷺ، هَذا الشِّرْكَ الأكْبَرَ والكُفْرَ البَواحَ الَّذِي هو قَوْلُهم: تِلْكَ الغَرانِيقُ العُلا وإنَّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى، يَعْنُونَ: اللّاتَ والعُزّى، ومَناةَ الثّالِثَةَ الأُخْرى، الَّذِي لا شَكَّ في بُطْلانِهِ في نَفْسِ سِياقِ آياتِ "النَّجْمِ" الَّتِي تَخَلَّلَها إلْقاءُ الشَّيْطانِ المَزْعُومِ قَرِينَةً قُرْآنِيَّةً واضِحَةً عَلى بُطْلانِ هَذا القَوْلِ؛ لِأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأ بَعْدَ مَوْضِعِ الإلْقاءِ المَزْعُومِ بِقَلِيلٍ قَوْلَهُ تَعالى، في اللّاتِ والعُزّى، ومَناةَ الثّالِثَةِ الأُخْرى: ﴿إنْ هي إلّا أسْماءٌ سَمَّيْتُمُوها أنْتُمْ وآباؤُكم ما أنْزَلَ اللَّهُ بِها مِن سُلْطانٍ﴾ [النجم: ٢٣] ولَيْسَ مِنَ المَعْقُولِ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَسُبُّ آلِهَتَهم هَذا السَّبَّ العَظِيمَ في سُورَةِ النَّجْمِ مُتَأخِّرًا عَنْ ذِكْرِهِ لَها بِخَيْرٍ المَزْعُومِ، إلّا وغَضِبُوا، ولَمْ يَسْجُدُوا؛ لِأنَّ العِبْرَةَ بِالكَلامِ الأخِيرِ، مَعَ أنَّهُ قَدْ دَلَّتْ آياتٌ قُرْآنِيَّةٌ عَلى بُطْلانِ هَذا القَوْلِ، وهي الآياتُ الدّالَّةُ عَلى أنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِلشَّيْطانِ سُلْطانًا عَلى النَّبِيِّ ﷺ، وإخْوانِهِ مِنَ الرُّسُلِ، وأتْباعِهِمُ المُخْلِصِينَ كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿إنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطانٌ عَلى الَّذِينَ آمَنُوا وعَلى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ﴿إنَّما سُلْطانُهُ عَلى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ والَّذِينَ هم بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٩ - ١٠٠] وقَوْلِهِ تَعالى: ﴿إنَّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إلّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] وقَوْلِهِ تَعالى ﴿وما كانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِن سُلْطانٍ إلّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِالآخِرَةِ﴾ الآيَةَ [سبإ: ٢١] وقَوْلِهِ: ﴿وما كانَ لِي عَلَيْكم مِن سُلْطانٍ﴾ الآيَةَ [إبراهيم: ٢٢]، وعَلى القَوْلِ المَزْعُومِ أنَّ الشَّيْطانَ ألْقى عَلى لِسانِهِ ﷺ ذَلِكَ الكُفْرَ البَواحَ، فَأيُّ سُلْطانٍ لَهُ

أكْبَرُ مِن ذَلِكَ. وَمِنَ الآياتِ الدّالَّةِ عَلى بُطْلانِ ذَلِكَ القَوْلِ المَزْعُومِ قَوْلُهُ تَعالى في النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَما يَنْطِقُ عَنِ الهَوى إنْ هو إلّا وحْيٌ يُوحى﴾ [النجم: ٣ - ٤] وقَوْلُهُ ﴿هَلْ أُنَبِّئُكم عَلى مَن تَنَزَّلُ الشَّياطِينُ تَنَزَّلُ عَلى كُلِّ أفّاكٍ أثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢]، وقَوْلُهُ في القُرْآنِ العَظِيمِ: ﴿إنّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنّا لَهُ لَحافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وقَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَإنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ الباطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ ولا مِن خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِن حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١ - ٤٢] فَهَذِهِ الآياتُ القُرْآنِيَّةُ تَدُلُّ عَلى بُطْلانِ القَوْلِ المَزْعُومِ......... فالجَوابُ أنَّ قِصَّةَ الغَرانِيقِ مَعَ اسْتِحالَتِها شَرْعًا لَمْ تَثْبُتْ مِن طَرِيقٍ صالِحٍ لِلِاحْتِجاجِ، وصَرَّحَ بِعَدَمِ ثُبُوتِها خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ العُلَماءِ، كَما بَيَّنّاهُ بَيانًا شافِيًا في رِحْلَتِنا. والمُفَسِّرُونَ يَرْوُونَ هَذِهِ القِصَّةَ عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ مِن طَرِيقِ الكَلْبِيِّ عَنْ أبِي صالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، ومَعْلُومٌ أنَّ الكَلْبِيَّ مَتْرُوكٌ. وَقَدْ بَيَّنَ البَزّارُ أنَّها لا تُعْرَفُ مِن طَرِيقٍ يَجُوزُ ذِكْرُهُ إلّا طَرِيقَ أبِي بِشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مَعَ الشَّكِّ الَّذِي وقَعَ في وصْلِهِ. وَقَدِ اعْتَرَفَ الحافِظُ ابْنُ حَجَرٍ مَعَ انْتِصارِهِ لِثُبُوتِ هَذِهِ القِصَّةِ، بِأنَّ طُرُقَها كُلَّها، إمّا مُنْقَطِعَةٌ أوْ ضَعِيفَةٌ، إلّا طَرِيقَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَإذا عَلِمْتَ ذَلِكَ فاعْلَمْ أنَّ طَرِيقَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ لَمْ يَرْوِها بِها أحَدٌ مُتَّصِلَةً إلّا أُمَيَّةَ بْنَ خالِدٍ، وهو وإنْ كانَ ثِقَةً فَقَدْ شَكَّ في وصْلِها، فَقَدْ أخْرَجَ البَزّارُ وابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِن طَرِيقِ أُمَيَّةَ بْنِ خالِدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أبِي بِشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ فِيما أحْسَبُ، ثُمَّ ساقَ حَدِيثَ القِصَّةِ المَذْكُورَةِ، وقالَ: البَزّارُ لا يُرْوى مُتَّصِلًا إلّا بِهَذا الإسْنادِ، تَفَرَّدَ بِوَصْلِهِ أُمَيَّةُ بْنُ خالِدٍ، وهو ثِقَةٌ مَشْهُورٌ. وَقالَ البَزّارُ: وإنَّما يُرْوى مِن طَرِيقِ الكَلْبِيِّ عَنْ أبِي صالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ، والكَلْبِيُّ مَتْرُوكٌ، فَتَحَصَّلَ أنَّ قِصَّةَ الغَرانِيقِ لَمْ تَرِدْ مُتَّصِلَةً إلّا مِن هَذا الطَّرِيقِ الَّذِي شَكَّ راوِيهِ في الوَصْلِ، وما كانَ كَذَلِكَ فَضَعْفُهُ ظاهِرٌ. وَلِذا قالَ الحافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ في تَفْسِيرِهِ إنَّهُ لَمْ يَرَها مُسْنَدَةً مِن وجْهٍ صَحِيحٍ. وقالَ العَلّامَةُ الشَّوْكانِيُّ في هَذِهِ القِصَّةِ: ولَمْ يَصِحَّ شَيْءٌ مِن هَذا ولا ثَبَتَ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ ومَعَ عَدَمِ صِحَّتِهِ بَلْ بُطْلانُهُ، فَقَدْ دَفَعَهُ المُحَقِّقُونَ بِكِتابِ اللَّهِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الأقاوِيلِ﴾ الآيَةَ [الحاقة: ٤٤]، وقَوْلِهِ: ﴿وَما يَنْطِقُ عَنِ الهَوى﴾ [النجم: ٣]، وقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْلا أنْ ثَبَّتْناكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إلَيْهِمْ﴾ الآيَةَ [١٧] . فَنَفى المُقارَبَةَ لِلرُّكُونِ فَضْلًا عَنِ الرُّكُونِ، ثُمَّ ذَكَرَ الشَّوْكانِيُّ عَنِ البَزّارِ أنَّها لا تُرْوى بِإسْنادٍ مُتَّصِلٍ، وعَنِ البَيْهَقِيِّ أنَّهُ قالَ: هي غَيْرُ ثابِتَةٍ مِن جِهَةِ النَّقْلِ. وَذُكِرَ عَنْ إمامِ الأئِمَّةِ ابْنِ خُزَيْمَةَ أنَّ هَذِهِ القِصَّةَ مِن وضْعِ الزَّنادِقَةِ، وأبْطَلَها عِياضٌ وابْنُ العَرَبِيِّ المالِكِيَّيْنِ والفَخْرُ الرّازِيُّ وجَماعاتٌ كَثِيرَةٌ. وَمِن أصْرَحِ الأدِلَّةِ القُرْآنِيَّةِ في بُطْلانِها أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأ بَعْدَ ذَلِكَ في سُورَةِ "النَّجْمِ" قَوْلَهُ تَعالى: ﴿إنْ هي إلّا أسْماءٌ سَمَّيْتُمُوها أنْتُمْ وآباؤُكم ما أنْزَلَ اللَّهُ بِها مِن سُلْطانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، فَلَوْ فَرَضْنا أنَّهُ قالَ تِلْكَ الغَرانِيقُ العُلا، ثُمَّ أبْطَلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿إنْ هي إلّا أسْماءٌ سَمَّيْتُمُوها﴾ فَكَيْفَ يَفْرَحُ المُشْرِكُونَ بَعْدَ هَذا الإبْطالِ والذَّمِّ التّامِّ لِأصْنامِهِمْ، بِأنَّها أسْماءٌ بِلا مُسَمَّياتٍ، وهَذا هو الأخِيرُ. وَقِراءَتُهُ ﷺ سُورَةَ "النَّجْمِ" بِمَكَّةَ وسُجُودُ المُشْرِكِينَ ثابِتٌ في الصَّحِيحِ، ولَمْ يُذْكَرْ فِيهِ شَيْءٌ مِن قِصَّةِ الغَرانِيقِ، وعَلى القَوْلِ بِبُطْلانِها فَلا إشْكالَ.

وَأمّا عَلى القَوْلِ بِثُبُوتِ القِصَّةِ، كَما هو رَأْيُ الحافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، فَإنَّهُ قالَ في فَتْحِ البارِي: إنَّ هَذِهِ القِصَّةَ ثَبَتَتْ بِثَلاثَةِ أسانِيدَ، كُلُّها عَلى شَرْطِ الصَّحِيحِ، وهي مَراسِيلُ يَحْتَجُّ بِمِثْلِها مَن يَحْتَجُّ بِالمُرْسَلِ وكَذا مَن لا يَحْتَجُّ بِهِ لِاعْتِضادِ بَعْضِها بِبَعْضٍ لِأنَّ الطُّرُقَ إذا كَثُرَتْ وتَبايَنَتْ مَخارِجُها، دَلَّ ذَلِكَ عَلى أنَّ لَها أصْلًا. فَلِلْعُلَماءِ عَنْ ذَلِكَ أجْوِبَةٌ كَثِيرَةٌ، مِن أحْسَنِها وأقْرَبِها، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يُرَتِّلُ السُّورَةَ تَرْتِيلًا تَتَخَلَّلُهُ سَكَتاتٌ فَلَمّا قَرَأ: ﴿وَمَناةَ الثّالِثَةَ الأُخْرى﴾، قالَ الشَّيْطانُ لَعَنَهُ اللَّهُ مُحاكِيًا لِصَوْتِهِ ﷺ: تِلْكَ الغَرانِيقُ العَلا إلخ. . . فَظَنَّ المُشْرِكُونَ أنَّ الصَّوْتَ صَوْتُهُ ﷺ، وهو بَرِيءٌ مِن ذَلِكَ بَراءَةَ

الشَّمْسِ مِنَ اللَّمْسِ. وَقَدْ بَيَّنَّا هَذِهِ المَسْأَلَةَ بَيانًا شافِيًا في رِحْلَتِنا، فَلِذَلِكَ اخْتَصَرْناها هُنا، فَظَهَرَ أَنَّهُ لا تَعارُضَ بَيْنَ الآياتِ، والعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعالى. "

وأود أن أنقل لكم التالي عن مناهج العلماء في النقل :

ألفية الحافظ العراقي يقول فيها :
وليعلمِ الطالبُ أنّ السّيَرا ... تَجمَعُ ما صحَّ وما قدْ أُنْكرا
والقصدُ ذكرُ ما أتى أهلُ السّيَرْ ... به، وإنْ إسنادُهُ لمْ يُعْتَبَرْ

شيخ المفسرين الطبري يقول : فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم انه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدى إلينا

القرطبي المفسر:**يقول : وشَرْطِي فِي هَذا الكِتابِ: إضافَةُ الأقْوالِ إلى قائِلِيها، والأحادِيثِ إلى مُصَنِّفِيها، فَإنَّهُ يُقالُ: مِن بَرَكَةِ العِلْمِ أنْ يُضافَ القَوْلُ إلى قائِلِهِ. وكَثِيرًا ما يجِئُ الحَدِيثُ فِي كُتُبِ الفِقْهِ والتَّفْسِيرِ مُبْهَمًا، لا يَعْرِفُ مَن أخْرَجَهُ إلّا مَنِ اطَّلَعَ عَلى كتب الحديث، فيبقى من لأخبره لَهُ بِذَلِكَ حائِرًا، لا يَعْرِفُ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ، ومَعْرِفَةُ ذَلِكَ عِلْمٌ جَسِيمٌ، فَلا يُقْبَلُ مِنهُ الِاحْتِجاجُ بِهِ، ولا الِاسْتِدْلالُ حَتّى يُضِيفَهُ إلى مَن خَرَّجَهُ مِنَ الأئِمَّةِ الأعْلامِ، والثِّقاتِ المَشاهِيرِ مِن عُلَماءِ الإسْلام**

قال المناوي**:** قال ابن الكمال :كتب التفسير مشحونة بالأحاديث الموضوعة وكأكابر الفقهاء في الصدر الأول من أتباع المجتهدين لم يعتنوا بضبط التخريج وتمييز الصحيح من غيره فوقعوا في الجزم بنسبة أحاديث كثيرة إلى النبي وفرعوا عليها كثيرا من الأحكام مع ضعفها بل ربما دخل عليهم الموضوع وممن عدت عليه في هذا الباب هفوات وحفظت عليه غلطات الأسد بن الأسد الكرار الفرار الذي أجمع على على جلالته الموافق والمخالف وطار صيته في المشرقين والمغربين الأستاذ الأعظم إمام الحرمين وتبعه عليها معمار القواعد دهقان المعاقل والمعاقد الذي اعترف بإمامته العام والخاص مولانا حجة الإسلام في كثير من عظماء المذاهب الأربعة وهذا لا يقدح في جلالتهم بل ولا في اجتهاد المجتهدين إذ ليس من شرط المجتهد الإحاطة بحال كل حديث في الدنيا قال الحافظ الزين العراقي في خطبة تخريجه الكبير للإحياء: عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم وعدم بيان من خرجه وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادرا ..فيض القدير ١٧/١ ——

حلقة دكتور منقذ السقار عن الغرانيق

https://www.youtube.com/watch?v=9PszAcOPVe4

نعود لكلام الشيخ الألباني في الكتاب :

رواياتُ القصة وعِلَلُها

بعد أن فرغنا من ذكر الفائدة التي وعدنا بها، أعود إلى ذكر روايات القصة التي وقفنا عليها لكي نسردها رواية رواية، ونذكر عقب كل منها ما فيها من علة فأقول:

١-طريق سعيد بن جبير(توفي ٩٥هـ) :- ملخصه قال الألباني عن سند الرواية من طريق سعيد بن جبير

رواه البزار وقال «لا نعلمه يروى متصلًا إلا بهذا الإسناد، تفرد بوصله أمية بن خالد وهو ثقة مشهور، وإنما يروي هذا من طريق الكلبي[٢] عن أبي صالح، عن ابن عباس» كذا في «تفسير ابن كثير: ٣/ ١٢٩» وعزا الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف: ٤/ ١٤٤» هذه الرواية «للبزار، والطبري، وابن مردويه» وعزوه للطبري سهو، فإنها ليست في تفسيره فيما علمت -إلا إنْ كان يعني غير التفسير من كتبه، وما أظن يريد ذلك، ويؤيدني أن السيوطي في «الدر» عزاها لجميع هؤلاء إلا الطبري...

و السيوطي أوهم أيضًا حيث قال عطفًا على ما ذكر: والضياء في «المختارة» بسند رجاله ثقات، من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قرأ، فذكر الحديث مثل الرواية المرسلة التي نقلناها آنفًا عن الدر نفسه، ومحل الإيهام هو قوله: «بسند رجاله ثقات» بالإضافة إلى أنه أخرجه الضياء في «المختارة» فإن ذلك يوهم أنه ليس بمعلول، وهذا خلاف الواقع، فإنه معلول بتردد الراوي في وصله كما نقلناه عن «تفسير ابن كثير» - في البزار .... عن يوسف بن حماد عن أمية بن خالد، عن شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس -فيما أحسبه، شك في الحديث- -

وكذلك هو في «تخريج الكشاف» وغيره، وهذا ما لم يرد ذِكرُه في سياق السيوطي، ولا أدري أذلك اختصارًا منه، أم من بعض مخرجي الحديث؟- ثم رأيت السيوطي قد أورده في كتابه «أسباب النزول» على الشك في رفعه فأصاب، فتبين أن لا مسئولية فيه على غيره. - وأيًا ما كان، فما كان يليق بالسيوطي أن يغفل هذه العلة، لا سيما وقد صرح بما يشعر أن الإسناد صحيح، وفيه من التغرير ما لا يخفى، فإن الشك لا يوثق به، ولا حقيقة فيه، كما قال القاضي عياض في «الشفاء: ٢/ ١١٨» وأقره الحافظ في «التخريج».

" وبالجملة، فالحديث مرسل، ولا يصح عن سعيد بن جبير موصولًا بوجه من الوجوه. "

«ورواه الطبري من طريق سعيد بن جبير مرسلاً، وأخرجه ابن مردويه من طريق أبي عاصم النبيل، عن عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس نحوه، ولم يشك في وصله، وهذا أصح طرق الحديث. قال البزار...».

قلت: وقد نقلنا كلام البزار آنفاً، ثم ذكر الحافظ المراسيل الآتية، ثم قال:

«فهذه مراسيل يقوي بعضها بعضاً».

قلت: وفي عبارة الحافظ شيء من التشويش، ولا أدري أذلك منه، أم من النساخ؟ وهو أغلب الظن، وذلك لأن قوله: «وهذا أصح طرق هذا الحديث» إن حملناه على أقرب مذكور، وهو طريق ابن مردويه الموصول كما هو المتبادر، منعنا من ذلك أمور:

---

[٢] قال عنه ابن عراق : اتهم بالكذب، ابن عساكر الدمشقي قال عنه : رافضي ليس بثقة، الدارقطني قال : متروك ، الذهبي : لا يوثق به
أحمد بن حنبل : من يحدث عنه إنما هو صاحب نسب وسمر وما ظننت أن أحدا يحدث عنه، محمد بن إسماعيل البخاري : صاحب سمر ونسب ، يحيى بن معين : غير ثقة وليس عن مثله يروى الحديث

الأول: قول الحافظ عقب ذلك: «فهذه مراسيل يقوي بعضها بعضاً»، فإن فيه إشارة إلى أن ليس هناك إسناد صحيح موصول يعتمد عليه، وإلا لَعَرَّج عليه وجعله أصلاً، وجعل الطرق المرسلة شاهدة ومُقَوِّية له، ويؤيده الأمر الآتي وهو:

الثاني: وهو أن الحافظ لما رَدّ على القاضي عياض تضعيفه للحديث من طريق إسناد البزّار الموصول بسبب الشك، قال الحافظ:

«أما ضعفه فلا ضعف فيه أصلاً (قلت: يعني في رواته)، فإن الجميع ثقات، وأما الشك فيه، فقد يجيء تأثيره ولو فرداً غريباً - كذا - لكن غايته أن يصير مرسلاً، وهو حجة عند عياض وغيره ممن يقبل مرسل الثقة، وهو حجة إذا اعتضد عند من يَرُدّ المرسل، وهو إنما يعتضد بكثرة المتابعات».

فقد سلَّم الحافظ بأن الحديث مُرْسَلٌ، ولكن ذهب إلى تقويته بكثرة الطرق، وسيأتي بيان ما فيه في ردنا عليه قريباً إن شاء الله تعالى.

فلو كان إسناد ابن مردويه الموصول صحيحاً عند الحافظ، لردّ به على القاضي عياض، ولما جعل عمدته في الرد عليه هو كثرة الطرق، وهذا بَيِّنٌ لا يخفى.

الثالث: أن الحافظ في كتابه «فتح الباري» لم يُشِرْ أدنى إشارة

إلى هذه الطريق فلو كان هو أصح طرق الحديث، لذكره بصريح العبارة، ولجعله عمدته في هذا الباب كما سبق.

الرابع: أن من جاء بعده ـ كالسيوطي وغيره ـ لم يذكروا هذه الرواية.

فكل هذه الأمور تمنعنا من حمل اسم الإشارة (هذا) على أقرب مذكور، وتضطرنا إلى حمله على البعيد، وهو الطريق الذي قبل هذا، وهو طريق سعيد بن جبير المرسل. وهو الذي اعتمده الحافظ في «الفتح» وجعله أصلاً، وجعل الروايات الأخرى شاهدة له، وقد اقتدينا نحن به، فبدأنا أولاً بذكر رواية ابن جبير هذه، وإن كنا خالفناه في كون هذه الطرق يقوي بعضها بعضاً.

قلت: هذا مع العلم أن القدر المذكور من إسناد ابن مردويه الموصول رجاله ثقات رجال الشيخين، لكن لا بد أن تكون العلة فيمن دون أبي عاصم النبيل، ويقوي ذلك، أعني كون إسناده مُعَلاً أنني رأيت هذه الرواية أخرجها الواحدي في «أسباب النزول» (ص ٢٣٣) من طريق سهل العسكري قال: أخبرني يحيى (قلت: هو القطان) عن عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير قال: قرأ رسول الله ﷺ ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم]، فألقى الشيطان على لسانه: «تلك الغرانيق العلى وشفاعتهن ترتجى» ففرح بذلك المشركون، وقالوا: قد ذكر آلهتنا، فجاء جبريل عليه السلام إلى

رسول الله ﷺ وقال: اعرض عليّ كلام الله، فلما عرض عليه، قال: أما هذا فلم آتك به، هذا من الشيطان، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الآية [الحج: ٥٢].

فرجع الحديث إلى أنه ـ عن عثمان بن الأسود عن سعيد ـ مرسل، وهو الصحيح، لموافقة رواية عثمان هذه رواية أبي بشر عن سعيد.

ثم وقفت على إسناد ابن مردويه ومتنه، بواسطة الضياء المقدسي في «المختارة» (١/٢٣٥/٦٠) بسنده عنه قال: حدثني إبراهيم بن محمد: حدثني أبو بكر محمد بن علي المُقري البغدادي، ثنا جعفر بن محمد الطيالسي، ثنا إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرة، ثنا أبو عاصم النبيل، ثنا عثمان بن الأسود، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس:

أن رسول الله ﷺ قرأ ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم]، تلك الغرانيق العلى، وشفاعتهن ترتجى». ففرح المشركون بذلك، وقالوا: قد ذكر آلهتنا فجاءه جبريل، فقال: اقرأ عليّ ما جئتك به، قال: فقرأ ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم]، تلك الغرانيق العلى، وشفاعتهن ترتجى، فقال: ما أتيتك بهذا، هذا عن الشيطان، أو قال: هذا من الشيطان، لم آتك بها! فأنزل الله

١٦

العلة: أبو بكر محمد بن علي المقري البغدادي –مجهول الحال-

قد ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ثم ساق له حديثًا واحدًا وقع فيه مكنًا بـ «أبي حرب«

ثم حكى الخطيب عن العطشي أنه قال عن المقري هذا : «توفي سنة ثلاثمائة»، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو مجهول الحال، وهو علة هذا الإسناد الموصول

وليس هو أبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم الأصبهاني المشهور بابن المقرىء، الحافظ الثقة، فإنه متأخر عن هذا نحو قرن من الزمان،

وهو من شيوخ ابن مردويه مات سنة «٣٨١» إحدى وثمانين وثلاثمائة

الجرح والتعديل

أبو سعد السمعاني : حافظ ثقة مأمون صاحب أصول مكثر من الحديث
أبو نعيم الأصبهاني : محدث كبير ثقة
أحمد بن موسى بن مردويه : ثقة مأمون صاحب أصول
ابن عساكر الدمشقي : مكثر ثقة
الذهبي : الإمام الرحال الحافظ الثقة، الصدوق الجوال

فإن الأصبهاني ابن المقرئ هو محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الشهرة : محمد بن إبراهيم الأصبهاني , الكنيه: أبو عبد الله, أبو بكر النسب : الأصبهاني, الزاذاني الرتبة : ثقة مأمون عاش في : دمشق, أصبهان ولد عام : ٢٨٥ توفي عام : ٣٨١

فثبت مما تقدم صواب ما كنا جزمنا به قبل الإطلاع على إسناد ابن مردويه «أن العلة فيه فيمن دون أبي عاصم النبيل»،

١٧

وازددنا تأكداً من أن الصواب عن عثمان بن الأسود إنما هو عن سعيد بن جبير مرسلاً كما رواه الواحدي، خلافاً لرواية ابن مردويه عنه.

وبالجملة، فالحديث مرسل، ولا يصح عن سعيد بن جبير موصولاً بوجه من الوجوه.

سعيد بن جبير هو من الثالثة مات سنة (٩٥ هـ)، وقال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول مرسلات سعيد بن جبير أحب إلي من مرسلات عطاء. وهذا لا يعني أنها صحيحة لأن مرسلات عطاء ضعيفة عندهم قال ابن المديني: كان عطاء يأخذ من كل ضرب. وعليه فهذا من باب ضعيف وأضعف. . .*منقول من أستاذ محمد سني*

٢- طريق الزهري(ت ١٢٤هـ) وخلاصته " رواه ابن جرير «١٧/ ١٢١» وإسناده إلى أبي بكر بن عبد الرحمن صحيح، كما قال السيوطي تبعًا للحافظ، لكن علته أنه مرسل - وقال النحاس: «هذا حديث منقطع، وفيه هذا الأمر العظيم» ذكره القرطبي «١٢/٨١». -
وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب قال: فذكره مطولًا، ولم يذكر في إسناده أبا بكر بن عبد الرحمن، فهو مرسل، بل معضل "

٣- طريق أبي العالية(ت سنة ٩٣ هـ وقال المدائني سنة ١٠٦ هـ) :

أخرجه الطبري (١٧/ ١٢٠) من طريقين عن داود بن أبي هند عنه، وإسناده صحيح إلى أبي العالية، لكن علته الإرسال، وكذلك رواه ابن المنذر، وابن أبي حاتم.

٤- عن محمد بن كعب القرظي (ت ١١٨ هـ)، ومحمد بن قيس

٤ – عن محمد بن كعب القرظي، ومحمد بن قيس قالا:

«جلس رسول الله ﷺ في ناد من أندية قريش كثير أهله، فتمنى يومئذ أن لا يأتيه من الله شيء فينفروا عنه، فأنزل الله عليه: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ (٢)﴾ [النجم] فقرأها رسول الله ﷺ حتى إذا بلغ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ (١٩) وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ (٢٠)﴾ [النجم]، ألقى عليه الشيطان كلمتين: «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى» فتكلم بها ثم مضى، فقرأ السورة كلها، فسجد في آخر السورة، وسجد القوم جميعاً معه، ورفع الوليد بن المغيرة تراباً إلى جبهته فسجد عليه، وكان شيخاً كبيراً لا يقدر على السجود، فرضوا بما تكلم به، وقالوا: قد عرفنا أن الله يُحيي ويُميت، وهو الذي يخلق ويرزق، ولكن آلهتنا هذه تشفع لنا عنده، إذا جعلتَ لها نصيباً فنحن معك، قالا: فلما أمسى أتاه جبريل عليه السلام فعرض عليه السورة، فلما بلغ الكلمتين اللتين ألقى الشيطان عليه قال: ما جئتك بهاتين! فقال رسول الله ﷺ: افتريت على الله، وقلت ما لم يقل، فأوحى الله إليه: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ

أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ﴾[1] إلى قوله: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا (٧٥)﴾ [الإسراء]، فما زال مغموماً مهموماً حتى نزلت عليه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ...﴾ [الحج: ٥٢]، قال: فسمع من كان من المهاجرين بأرض الحبشة أن أهل مكة قد أسلموا كلهم، فرجعوا إلى عشائرهم وقالوا: هو أحب إلينا، فوجدوا القوم قد ارتكسوا حين نسخ الله ما ألقى الشيطان».

أخرجه ابن جرير (١٧/ ١١٩) عن طريق أبي معشر عنهما، وأبو معشر ضعيف، كما قال الحافظ في «التقريب» واسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي.

ثم أخرجه ابن جرير من طريق ابن إسحاق، عن يزيد بن زياد المدني، عن محمد بن كعب القرظي وحده به أتمّ منه، وفيه:

«فلما سمعت قريش ذلك فرحوا، وسرهم وأعجبهم ما ذكر به آلهتهم، فأصاخوا له، والمؤمنون مصدقون نبيهم فيما جاء به عن ربهم، ولا يتهمونه على خطأ ولا وهم ولا زلل، الحديث».

ويزيد هذا ثقة، لكن الراوي عنه ابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه.

(١) [وتمام الآية ﴿وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا (٧٣) وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا (٧٤) إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا (٧٥)﴾].

٥- طريق قتادة(ت ١١٧ هـ) : أخرجه ابن جرير «١٧/ ١٢٢» من طريقين عن معمر عنه، وهو صحيح إلى قتادة، ولكنه مرسل أو معضل

٦- عن عروة بن الزبير

٦ - عن عروة ـ يعني ابن الزبير ـ في تسمية الذين خرجوا إلى أرض الحبشة المرة الأولى (قلت وفيه:) «فقال المشركون: لو كان هذا الرجل يذكر آلهتنا بخير، أقررناه وأصحابه، فإنه لا يذكر أحداً ممن خالف دينه من اليهود والنصارى بمثل الذي يذكر به آلهتنا من الشتم والشر، فلما أنزل الله [عز وجل] السورة التي يذكر فيها: (والنجم) وقرأ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم]، ألقى الشيطان فيها عند ذلك ذكر الطواغيت فقال: «وإنهن لَمِنَ الغرانيق العُلى، وإن شفاعتهم لتُرتجى» وذلك من سجع الشيطان وفتنته، فوقعت هاتان الكلمتان في قلب كل مشرك وذلت بها ألسنتهم، واستبشروا بها، وقالوا: إن محمداً قد رجع إلى دينه الأول ودين قومه، فلما بلغ رسول الله ﷺ آخر السورة التي فيها (النجم) سجد وسجد معه كل من حضره من مسلم ومشرك، غير أن الوليد بن المغيرة ـ كان رجلاً كبيراً ـ، فرفع مِلْءَ كفه تراباً فسجد عليه، فعجب الفريقان كلاهما من جماعتهم في السجود لسجود رسول الله ﷺ، فأما المسلمون فعجبوا من سجود المشركين من غير إيمان ولا يقين، **ولم يكن المسلمون سمعوا الذي ألقى الشيطان على ألسنة المشركين** ـ وأما المشركون فاطمأنت أنفسهم إلى النبي ﷺ [وأصحابه لما سمعوا الذي ألقى الشيطان في أمنية

النبي ﷺ] وحدثهم الشيطان أن النبي ﷺ قد قرأها في (السجدة)، فسجدوا لتعظيم آلهتهم، ففشت تلك الكلمة في الناس وأظهرها الشيطان حتى بلغت الحبشة.. فكَبُرَ ذلك على رسول الله ﷺ فلما أمسى أتاه جبريل [عليه السلام، فشكا إليه، فأمره فقرأ عليه، فلما بلغها تبرأ منها جبريل عليه السلام](*) وقال: معاذ الله من هاتين، ما أنزلهما ربي، ولا أمرني بهما ربك!! فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ شق عليه، وقال:

أطعتُ الشيطان، وتكلمتُ بكلامه وشركني في أمر الله، فنسخ الله [عز وجل] ما ألقى الشيطان، وأنزل عليه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ إلى قوله: ﴿لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾﴾ [الحج]. فلما برأه الله عز وجل من سجع الشيطان وفتنته انقلب المشركون بضلالهم وعداوتهم».

رواه الطبراني هكذا مرسلاً، كما في «المجمع» (٦/ ٣٢-٣٤ و ٧/ ٧٠-٧٢)[(١)] وقال:

«وفيه ابن لهيعة، ولا يحتمل هذا من ابن لهيعة».

---

(١) ثم وقفت عليه في «معجمه الكبير» ج٣ ورقة٢ وجه٢ من النسخة الخطية الظاهرية تحت رقم ٢٨٣ وسنده هكذا: حدثنا محمد بن عمر ابن خالد الحراني: نا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة به.

(*) [ما بين الحاصرتين زيادة من «المعجم الكبير» ولم تكن في طبعتنا السابقة، وانظر المطبوعة ٩/ ٨٣١٦].

٧- عن أبي صالح .... قلت: وقد رُوي موصولًا عن ابن عباس أخرجه ابن مرديه من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس. وهذا إسناد ضعيف جدًا، بل موضوع، فقد قال سفيان: «قال لي الكلبي: كل ما حدثتك عن أبي صالح فهو كذب»، والكلبي هذا اسمه محمد بن السائب، وقد كان مفسرًا نسّابة أخباريًا. وقال ابن حبان: كان الكلبي سبائيًا من أؤلئك الذين يقولون: إن عليًا لم يمت وأنه راجع إلى الدنيا، ويملؤها عدلًا كما ملئت جورًا، وإن رأوا سحابة قالوا: أمير المؤمنين فيها«. قال: ومذهبه في الدين، ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، ويروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف، لا يحل ذكره في الكتب، فكيف الاحتجاج به؟![3]

وروي من وجوه أخرى عن ابن عباس سيأتي ذكرها، لا يصح شيء منها.

٨-عن الضحاك [4](قال البخاري: حدثنا أحمد قال: حدثنا الحسين بن الوليد قال: مات الضحاك سنة ثنتين ومائة. "التاريخ الصغير") **....... حديثه أخرجه ابن جرير «١٧/ ١٢١» قال: حدثت عن الحسين يقول: سمعت معاذًا يقول: أخبرنا عبيد قال: سمعت معاذًا يقول: أخبرنا عبيد قال: سمعت الضحاك يقول: قلت: وهذا إسناد ضعيف منقطع مرسل، الضحاك هذا الظاهر أنه ابن مزاحم الهلالي الخراساني، هو كثير الإرسال، كما قال الحافظ، حتى قيل: إنه لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة، والراوي عنه** ***عبيد تبين لي أنه ابن سليمان الباهلي، وروى عن الضحاك بن مزاحم، وعنه جمع، منهم أبو معاذ الفضل بن خالد النحوي. قال في «التقريب»: لا بأس به. ومما ذكرنا نتبين أيضًا أن أبا معاذ الراوي عن عبيد، ليس هو سليمان بن أرقم وإنما هو الفضل بن خالد النحوي أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» «٣/ ٢/ ٦١» ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلًا***

وأبو معاذ الظاهر أنه سليمان بن أرقم البصري، وهو ضعيف، كما في «التقريب»، والراوي عنه الحسين هو ابن الفرج أبو علي وقيل: أبو صالح، ويعرف بابن الخياط والبغدادي، وهو ضعيف متروك، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» و«الميزان» و«اللسان» ثم شيخ ابن جرير فيه مجهول لم يُسَمَّ.

٩- عن محمدُ بنُ فَضالَةَ الظَّفَرِيُّ: وحديثُهُ مِن طَريقِ محمَّدِ بن عُمَرَ الواقِديّ، وهو متروكٌ؛ كَذَّبَهُ جماعةٌ.

ثم هو مرسل فإن المطلب بن عبدالله بن حنطب كثير التدليس والإرسال، كما في «التقريب». ولذلك قال القرطبي بعد أن ساق الرواية الثانية، وحُكي عن النحاس تضعيفها كما سبق نقله عنه هناك قال: قلت: فذكره مختصراً ثم قال:

«قال النحّاس: هذا حديث مُنكَر منقطع، ولا سيما من حديث الواقدي».

--

---

[3] نقلته من»ميزان الإعتدال في نقد الرجال" للإمام الذهبي.
[4] توفي سنة ١٠٢ هـ وقيل ١٠٥ هـ وقيل ١٠٦ هـ

١٠- عن ابن عباس وقبل أن أنقل الروايات التي أسندت إليه القصة أنقل لكم ما كتبه الألباني في الطبعات الأخيرة من كتابه قال في الحاشية

(١) **قلت**: ومما يدل على بطلان نسبة هذه القصة إلى ابن عباس، لا سيّما من رواية أيوب عن عِكرمة عنه، أن الطبراني أخرجها مختصراً في «المعجم الكبير» (ورقة ١٣٨ وجه ١) [المطبوعة ١١/ ١١٨٦٦] من طريقين عن عبد الوارث: ثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ سجد وهو بمكة بـ(النجم) وسجد معه المسلمون والمشركون، وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري، فهذا القدر من القصة هو الصحيح عن ابن عباس وغيره من الصحابة مما سيأتي ذكره.

٣٤

الأسانيدُ الوارِدَةُ عنِ الصَّحابةِ لم تَرِدْ إلّا عنِ اثنَيْنِ: ١ - ابنُ عبّاسٍ، وطُرُقُهُ المسنَدَة كُلُّها ضعيفةٌ، واخْتُلِفَ على رواتِهِ، فكانُوا يُرْسِلونَهُ تارةً، ويُسنِدُونَهُ تارةً، معَ اضطِرابٍ شَديدٍ في الألفاظِ والمُتونِ، وضَعْفٍ في الرُّواةِ والأسانيد. ٢ - محمدُ بنُ فَضالَةَ الظَّفَرِيُّ: وحديثُهُ مِن طَريقِ محمَّدِ بنِ عُمَرَ الواقِدِيِّ، وهو متروكٌ؛ كَذَّبَهُ جماعةٌ وقد سبق .

١٠ – عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قرأ سورة (النجم) وهو بمكة، فأتى على هذه الآية ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم] فألقى الشيطان على لسانه «إنهن الغرانيق العُلى» فأنزل الله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ...﴾ الآية [الحج: ٥٢]، وكذا أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٤/٢٦٧) وقال:

«أخرجه ابن مردويه من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، ومن طريق أبي بكر الهذلي وأيوب عن عكرمة عن ابن عباس، ومن طريق سليمان التيمي عمن حدثه عن ابن عباس».

قلت: فهذه طرق ثلاث عن ابن عباس وكلها ضعيفة.

أما الطريق الأولى: ففيها الكلبي وهو كذّاب كما تقدم بيانه قريباً.

وأما الطريق الثانية: ففيها من لم يُسَمَّ.

وأما الطريق الثالثة: ففيها أبو بكر الهذلي. قال الحافظ في «التقريب»: «أخباري متروك الحديث» لكن قد قرن فيها أيوب، والظاهر أنه السختياني، فلا بد أن يكون في الطريق إليه من لا يُحتَج به لأن الحافظ قال في «الفتح» (٨/ ٣٥٥) بعد أن ساقه من الطرق الثلاث:

«وكلها ضعيف أو منقطع».

وقد ذكر ما يفيد أن ابن مردويه أخرجها من طريق عباد بن صهيب، وهو أحد المتروكين، كما قال الحافظ الذهبي في ترجمته

الطرق الثلاث:

«وكلها ضعيف أو منقطع».

وقد ذكر ما يفيد أن ابن مردويه أخرجها من طريق عباد بن صهيب، وهو أحد المتروكين، كما قال الحافظ الذهبي في ترجمته من «الميزان».

وله طريق رابع، أخرجه ابن جرير (١٧/ ١٢٠)، حدثني محمد بن سعد قال: ثني أبي قال: ثني عمي. ثني أبي عن أبيه عن ابن عباس؛ «أن نبي الله ﷺ بينما هو يُصلّي إذ نزلت عليه قصة آلهة العرب، فجعل يتلوها، فسمعه المشركون، فقالوا: إنا

نسمعه يذكر آلهتنا بخير، فدنوا منه، فبينما هو يقول: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ (١٩) وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰ (٢٠)﴾ [النجم]، ألقى الشيطان: «إن تلك الغرانيق العلى، منها الشفاعة ترتجى»، فجعل يتلوها، فنزل جبريل ﷺ فنسخها، ثم قال له: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ...﴾ الآية [الحج: ٥٢].

رواه ابن مردويه أيضاً كما في «الدر» (٤/ ٣٦٦).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، مُسَلسَل بالضعفاء: محمد ابن سعد، هو ابن محمد بن الحسن بن عطية بن جُنادة أبو جعفر العوفي ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٢٢-٣٢٣) وقال: «كان ليّناً في الحديث».

ووالده سعد بن محمد ترجمه الخطيب أيضاً (٩/ ١٢٦-١٢٧) وروى عن أحمد أنه قال فيه: «لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذلك».

وعمه هو الحسين بن الحسن بن عطية بن سعد، وهو متفق على ضَعفه ترجمه الخطيب (٨/ ٢٩-٣٢) وغيره.

وأبوه الحسن بن عطية ضعيف أيضاً اتفاقاً، وقد أورده ابن حبان في «الضعفاء» وقال: «مُنكَر الحديث، فلا أدري البَليّة منه أو من ابنه، أو منهما معاً؟» ترجمته في «تهذيب التهذيب».

وكذا والده عطية، وهو مشهور بالضَّعف[1].

أنقل لكم من كتاب مااااتع

الكتاب: وَا مُحَمَّدَاهُ {إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ}

المؤلف: أبو التراب سيد بن حسين بن عبد الله العفاني

الناشر: دار العفاني، مصر

الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

ونَخلُصُ إلى القول الفَصلِ في قصةِ «الغرانيق» وهو بُطلانُها:
أولًا: الأسانيدُ الوارِدَةُ عنِ الصَّحابةِ لم تَرِدْ إلّا عنِ اثنَيْنِ:
١ - ابنُ عبّاسٍ، وطُرُقُهُ المسنَدَة كُلُّها ضعيفةٌ، واخْتُلِفَ على رواتِهِ، فكانُوا يُرْسِلونَهُ تارةً، ويُسنِدُونَهُ تارةً، معَ اضطِرابٍ شَديدٍ في الألفاظِ والمُتونِ، وضَعْفٍ في الرُّواةِ والأسانيد.
٢ - محمدُ بنُ فَضالَةَ الظَّفَرِيُّ: وحديثُهُ مِن طَريقِ محمَّدِ بنِ عُمَرَ الواقِديِّ، وهو متروكٌ؛ كَذَّبَهُ جماعةٌ.

ثانيًا: أمّا المَراسيلُ؛ فهِيَ كما يَلي:
١ - مُرْسَلُ ابنِ شِهابٍ: فيه جهالةٌ، واخْتُلِفَ على رواتِهِ على عِدَّةِ وجوهٍ، فَرُوِيَ مُعْضلًا دونَ ذِكْرِ ابنِ شهابٍ، ورُوِيَ عنهُ عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث.
وهذا اضطِرابٌ شديدٌ لا تحْتَمِلُهُ هذه الأسانيدُ؛ على ضَعْفِ مفْرادتِها، وإرسالِ أُصولِها.
٢ - مُرْسَلُ محمَّدِ بنِ كعبٍ ومُحَمَّدِ بنِ قَيسٍ معًا:
رُوِيَ مِن طريقِ راوٍ شَديدِ الضَّعْفِ.
ثمَّ اضْطَرابَ رُواتُهُ، فرَوَوْهُ بإسنادٍ ضَعيفٍ جدًّا عن محمَّدِ بن كَعْبٍ وحْدَهُ.!
٣ - مُرْسَلُ أبي العالِيَّةِ:
فيهِ راوٍ كَثيرُ الاضْطِرابِ والاخْتِلافِ.
ورُوِيَتِ القِصَّةُ عنهُ على وجْهٍ آخَرَ، فيه اخْتِلافاتٌ وتَناقُضاتٌ عدَّةٌ بالسَّنَدِ نفْسِهِ.!
٤ - مُرْسَلُ قَتادَةَ:
فيهِ راوٍ له أغلاطٌ، فمِثلُ هذا المَتْنِ لا يُحْتَمَلُ منهُ.
٥ - مُرْسَلُ الضَّحّاكِ:
في إسنادِه مجهولانِ ومتروكٌ.
٦ - مُرْسَلُ المُطَّلِبِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حَنْطَبٍ.
فيهِ راوٍ متروكٌ شديدُ الضَّعْفِ، وآخَرُ ضُعِّفَ مِن قِبَلِ حِفْظِهِ.!
٧ - مُرْسَلُ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ:
فيهِ راوٍ مَجْهولٌ، وآخَرُ ضَعيفٌ.

****

بطلان القصة متنا :

بيان بطلان القصة مَتناً

تلك هي روايات القصة، وهي كلها كما رأيت مُعَلَّة بالإرسال والضَّعف والجَهالة، فليس فيها ما يصلُح للإحتجاج به، لا سيّما في مثل هذا الأمر الخطير. ثم إن مما يؤكد ضَعفها بل بطلانها، ما فيها من الآختلاف والنَّكارة مما لا يليق بمقام النبوة والرسالة، وإليك البيان:

أولاً: في الروايات كلها، أو جُلها، أن الشيطان تكلم على لسان النبي ﷺ بتلك الجملة الباطلة التي تمدح أصنام المشركين، «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى».

ثانياً: وفي بعضها كالرواية الرابعة: «والمؤمنون مصدقون نبيهم فيما جاء به عن ربهم ولا يتهمونه على خطأ وهم» ففي هذا أن المؤمنين سمعوا ذلك منه ﷺ، ولم يشعروا بأنه من إلقاء الشيطان، بل اعتقدوا أنه من وحي الرحمن!! بينما تقول الرواية السادسة: «ولم يكن المسلمون سمعوا الذي ألقى الشيطان» فهذه خلاف تلك.

ثالثاً: وفي بعضها كالرواية (١ و٤ و٧ و٩): أن النبي ﷺ

٣٥

بقي مدة لا يدري أن ذلك من الشيطان، حتى قال له جبريل: «معاذ الله! لم آتك بهذا، هذا من الشيطان!!».

رابعاً: وفي الرواية الثانية أنه ﷺ سها حتى قال ذلك! فلو كان كذلك، أفلا ينتبه من سهوه؟!.

خامساً: في الرواية العاشرة الطريق الرابع: أن ذلك أُلقِيَ عليه وهو يصلي!!

سادساً: وفي الرواية (٤ و٥ و٩) أنه ﷺ تمنّى أن لا ينزل عليه شيء من الوحي يَعيبُ آلهة المشركين، لئلا ينفروا عنه!! وانظر المقام الرابع من كلام ابن العربي الآتي (ص ٥٠).

سابعاً: وفي الرواية (٤ و٦ و٩) أنه ﷺ قال عندما أنكر جبريل ذلك عليه) «افتريتُ على الله، وقلتُ على الله ما لم يقل، وشركني الشيطان في أمر الله!!».

فهذه طامّات يجب تنزيه الرسول منها لا سيّما هذا الأخير منها فإنه لو كان صحيحاً لصدق فيه، عليه الصلاة والسلام، ـ وحاشاه ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة].

فثبت مما تقدم بطلان هذه القصة سنداً ومتناً. والحمد لله على توفيقه وهدايته.

٣٦

وقَعَ في مَتْنِ القصَّةِ اضطرابٌ كبيرٌ في وجهَيْنِ هُما أساسُ القصَّةِ:

١ - موضعُ القِصَّةِ. ففي بعضِ الرِّواياتِ أنَّ ذلك حَدَثَ وهُو يُصَلِّي. وفي بعضِها أنَهُ كانَ في نادٍ لِقُرَيشٍ. وبعضُها غُفْلٌ عن ذلكَ كُلِّه.

٢ - ما الذي قالَه الشَّيْطانُ (!): ففي بعضِ الرِّواياتِ: «إنّهُنَّ لَفِي الغرانيقِ العُلا، وإنّ شَفاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجى»!. وفي بعضِها: «تلكَ الغَرانيقُ العُلا، وإن شفاعَتَهُنَّ تُرْتَجى». وفي بعضِها: «إنّ تلكَ الغَرانيقُ العُلا، منها الشَّفاعَةُ تُرْتَجى». وفي بعضِها: «وإنّهُنَّ لَهُنَّ الغَرانيقُ العُلا، وإنّهُنَّ لَهُنَّ التي تُرْتَجى». وفي بعضِها: «تلكَ الغَرانيقُ العُلا، وشفاعتهُنَّ تُرْتَضى، ومثلُهُنَّ لا يُنْسى». وفي بعضِها: «إنّ شفاعَتَهُنَّ لتُرْتَجي، وإنّها لَمَعَ الغَرانيقِ العُلاَ». وفي بعضِها: «تلك إذَنْ في الغَرانيقِ العُلا، تلكَ إذَنْ شَفاعَةٌ تُرتَجى». والقصَّةُ -كما يزعُمونَ- واحِدَةٌ، فما هذا الاختلافُ؟ وهل بمثلِهِ تثبُتُ الأخبارُ أمْ تُنْقَضُ؟!.

خامسًا: التَّناقُضُ السّاري بينَ ألفاظِ القصَّةِ ومفرداتِها، وقد سبقَ التنبيهُ على بعضِها، ومنهُ: ١ - أنَّ بعضَ الرِّواياتِ تذكُرُ سماعَ المسلمينَ لإلقاءِ الشَّياطينِ. وبعضَها الآخَرُ يذْكُرُ العكسَ. وقسمٌ ثالثٌ يسكُتُ عنْ هذا كُلِّهِ. ٢ - وفي بعضِ الرِّواياتِ أنَّ النَّبيَّ - ﷺ - بَقِيَ مُدَّةً لا يَدْري أنَّ ذلكَ مِن الشَّيطانِ. وفي بعضِها أنَّهُ سَهَا حتى قالَ ذلكَ!. وفي بعضِها إغفالٌ لهذينِ معًا!. ٣ - وفي بعضِ الرِّواياتِ أنَّ جِبريلَ جاءَهُ فقرأ عليهِ. وفي بعضِها أنَّهُ - ﷺ - شكا ذلك لِجبْريلَ. وفي بعضِها عدمُ إيرادٍ لهذا كُلِّهِ!. إلى غيرِ ذلك مِن وجوهِ التَّناقُضِ والاضْطِرابِ. اقرأو ا باقي الرد في الكتاب الماتع هذا

****

يقول الألباني " كلام الحافظ والرد عليه"

وقبل أن ألخص ذلك الباب أود وضع عنواين ومفاهيم مهمة وهي :-

ليس عالم عندنا معصوم بل الكل يؤخذ من قوله –الموافق للأدلة أو الاجماع –

ويترك –ما شذ فيه هذا العالم – إلا النبي المعصوم عليه الصلاة والسلام فكلام النبي في دين الله ليس فيه خطأ ولا زلل ولا غلط

قَالَ يُونُس بن عبد الأعْلى حَدثنا سُفْيان بن عُيَيْنَة عَن ابْن أبي نجيح

عَن مُجاهِد قالَ لَيْسَ من أحد إلّا يُؤْخَذ من قَوْله ويتْرك إلّا النَّبِي ﷺ
وروى أيْضا عَن مُجاهِد بِإسْناد آخر وروى مَعْناهُ عَن الشّعبِيّ
وكَذَلِكَ روى شُعْبَة عَن الحكم بن عتيبة
وروى عَن مالك بن أنس أنه قالَ إلّا صاحب هَذا القَبْر وأشارَ إلى قبر النَّبى ﷺ

قال ابن عبد البر رحمه الله : «لا أعلم أحدا من أهل العلم والحديث المنصفين فيه عول على حديث *ابن شهاب-من التابعين - في قصة ذي اليدين لاضطرابه فيه وأنه لم يتم له إسنادا ولا متنا* وإن كان إماما عظيما في هذا الشأن فالغلط لا يسلم منه أحد والكمال ليس لمخلوق وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي -

ﷺ - فليس قول ابن شهاب أنه المقتول يوم بدر حجة لأنه قد تبين غلطة في ذلك»

ويقول ابن تيمية "فَإِنَّ أَقْوالَ العُلَماءِ يحتج لَها بالأدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لا يُحْتَجُّ بها عَلى الأدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ. "

ولا أظن أن الامام ابن حجر يخالفنا في ذلك فهو نفسه يُخطأ القاضي عياض وغيره في هذه المسألة خصوصا ويخطأ علماء آخرين في مسائل أخرى عموما ..... ولم يدع ابن حجر أنه معصوم ولا مساق بالروح القدس ...

وكما نرى لا نقول هذه القصة صحيحة لأن ابن حجر صححها مثلا فأقوال العلماء لا يحتج بها بل يحتج لها فجمهور العلماء على تضعيف القصة ومنهم من قال بوضعها فخلاف من خالف هو خلاف شاذ فقد رد العلماء علماء أهل هذا الفن على من صححها باجتهاده فهو مأجور إن شاء الله كما قال النبي عن الذي يجتهد فيصيب أو يجتهد فيخطأ فلا أرى في هذه المسألة من تكلم فيها بهواه بل بإجتهاد ... كما نرى ابن كثير مثلا بحث كل الأسانيد وخرج بنتيجة حسب اجتهاده وكذلك ابن حجر وكذلك الألباني وغيرهم ...

يقول ابن حجر رحمة الله عليه: "لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له ويطلع عليها غيره فيرد بها الخبر، *وللحاذق الناقد بعدهما الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل* ، والعمل بما يقتضيه الانصاف ، ويعود الحال إلى النظر والتفتيش الذي يحاول المصنف سد بابه والله تعالى أعلم "

--

كلام الحافظ والرد عليه

وقد يقال: إن ما ذهبت إليه من تضعيف القصة سنداً، وإبطالها متناً، يخالف ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من تقويتها كما سبقت الإشارة إليه آنفاً.

فالجواب: أنه لا ضَيْر علينا منه، ولئن كنا خالفناه، فقد وافقنا جماعة من أئمة الحديث والعلم سيأتي ذكرهم، فاتباعهم أولى، لأن النقد العلمي معهم، لا لأنهم كثرة، ورحم الله من قال: «الحق لا يُعرف بالرجال إعرف الحق تعرف الرجال».

ولبيان ذلك لا بد لي من أن أنقل كلام الحافظ بتمامه، ثم أتبعه ببيان رأينا فيه، والصواب الذي نرمي إليه فأقول: قال الحافظ في «الفتح» (٨/ ٣٥٤-٣٥٥) بعد أن ساق الرواية الأولى وخرَّجها هي وغيرها مما تقدم:

«وكلها سوى طريق سعيد بن جبير، إما ضعيف وإما منقطع، ولكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً، مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط «الصحيحين» (ثم ذكر الرواية الثانية والثالثة ثم قال:) وقد تجرأ أبو بكر بن العربي كعادته فقال: ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل

لها، وهو إطلاق مردود عليه، وكذا قول عياض: هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل مع ضعف نقلته، واضطراب رواياته، وانقطاع إسناده، وكذا قوله: ومن حملت عنه هذه القصة من التابعين والمفسرين، لم يسندها أحد منهم، ثم ردّه من طريق النظر بأن ذلك لو وقع لارتد كثير ممن أسلم، قال: ولم ينقل ذلك انتهى. وجميع ذلك لا يتمشى مع القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها، دلّ ذلك على أن لها أصلاً، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهي مراسيل يحتج بها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض».

قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها:

والجواب عن ذلك من وجوه:

أولاً: أن القاعدة التي أشار إليها، وهي تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها، وقد نبَّه على ذلك غير واحد من علماء الحديث المحققين، منهم الحافظ أبو عمرو بن الصلاح حيث قال رحمه الله في «مقدمة علوم الحديث» (ص ٣٦-٣٧):

«لعل الباحث الفهم يقول: إنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها، مع كونها قد رُوِيَت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة،

مثل حديث: «الأذنان من الرأس»[1] ونحوه، فهلاّ جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضاً كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفاً؟!.

وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت فمنه ما يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه، ولم يختلّ فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضَعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر[2] ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك

(١) قلت: هذا الحديث عندنا صحيح لغيره، فقد روي عن سبعة نفر من الصحابة من طرق مختلفة قوّى المنذري، وابن دقيق العيد، وابن التركماني، والزيلعي أحدها، ولذلك أوردناه في كتابنا «صحيح سنن أبي داود» وتكلمنا عليه هناك (رقم ١٢٣) ثم نشرناه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ٣٦)، وذكرنا فيه طرقه وبعضها صحيح لذاته، فراجعه إن شئت.

[وانظر «صحيح سنن أبي داود ـ باختصار السند» للمؤلف، بإشراف زهير الشاويش، طبع مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض، توزيع المكتب الإسلامي، الحديث برقم ١٢٢/ ١٣٤].

(٢) قلت: وهذا ليس على إطلاقه كما يأتي نقله عن «شرح النُّخبة» لابن حجر (ص ٢٣).

لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذّاً. وهذه جملة تفاصيلها تُدْرَك بالمباشَرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة».

قلت: ولقد صدق رحمه الله تعالى، فإن الغَفْلَةَ عن هذه النفسية قد أوقعت كثيراً من العلماء، لا سيّما المشتغلين منهم بالفقه في خطأ فاضح، ألا وهو تصحيح كثير من الأحاديث الضعيفة اغتراراً بكَثْرة طُرقها، وذهولاً منهم عن كون ضعفها من النوع الذي لا ينجبر الحديث بضعفها، بل لا تزيده إلا وَهْناً على وهن، ومن هذا القبيل حديث ابن عباس في هذه القصة، فإن طرقه كلها ضعيفة جداً كما تقدم، فلا يتقوى بها أصلاً.

لكن يبقى النظر في طرق الحديث الأخرى، هل يَتَقَوَّى الحديث بها، أم لا؟

فاعلم أنها كلها مرسلة، وهي على إرسالها معلة بالضعف والجهالة كما سبق تفصيلها، سوى الطرق الأربعة الأولى منها (رقم ١ و٢ و٣ و٥) فهي التي تستحق النظر، لأن الحافظ رحمه الله جعلها عمدته في تصحيحه هذه القصة، وتقويته لها بها، وهذا مما نخالفه فيه، ولا نوافقه عليه، وبيان ذلك يحتاج إلى مقدمة وجيزة مفيدة إن شاء الله تعالى، وهي:

والمقدمة التي يريد الشيخ الألباني أن يقدمها وهي حكم الحديث المرسل

أود نقل تعليقات مهمة في هذا الباب فتح الله علي بها

وهي محاور مهمة : ١- الحديث المرسل قد يكون في "العقائد وأصول الدين ، الأخبار والقصص ، الأحكام الفقهية " والذين تنازعوا في قبول المرسل هم "بعض الفقهاء "أي من يعتنون بنقل واستنباط الأحكام الفقهية من الأدلة الشرعية المعتبرة وليسوا كلهم يحتجون بالمرسل ... وليس كل من يحتج به في الأحكام يحتج به في كل الأحكام وليس كل من احتج به أخذه بدون شروط بل منهم من اشترط شروطا للاحتجاج به ..... أما علماء الحديث والعقيدة فاعتبروا المرسل من المردود غير المقبول

٢- روى التابعون عن ثقات وعن ضعفاء وعن مجاهيل وعن كذابين وعن تابعين وعن صحابة وكما علمونا " إن الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " وكما علمونا " إبراهيم النخعي يرحمه الله: لو رأيت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يغسلون أيديهم إلى الكوعين وأنا أقرأها إلى المرفقين ما زدت على ذلك؛ لأنهم الذين تلقوا ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم. " وكما علمونا "يقول القرطبي مِن بَرَكَةِ العِلْمِ أنْ يُضافَ القَوْلُ إلى قائِلِهِ. وكَثِيرًا ما يجئ الحَدِيثُ فِي كُتُبِ الفِقْهِ والتَّفْسِيرِ مُبْهَمًا، لا يَعْرِفُ مَن أخْرَجَهُ إلّا مَنَ اطَّلَعَ عَلى كتب الحديث، فيبقى من لأخبره لَهُ بِذَلِكَ حائِرًا، لا يَعْرِفُ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ، ومَعْرِفَةُ ذَلِكَ عِلْمٌ جَسِيمٌ، فَلا يُقْبَلُ مِنهُ الِاحْتِجاجُ بِهِ، ولا الِاسْتِدْلالُ حَتّى يُضِيفَهُ إلى مَن خَرَّجَهُ مِنَ الأئِمَّةِ الأعْلامِ، والثِّقاتِ المَشاهِيرِ مِن عُلَماءِ الإسْلامِ. ونَحْنُ نُشِيرُ إلى جُمَلٍ مِن ذَلِكَ فِي هَذا الكِتابِ، واللَّهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ. وأضْرِبُ عَنْ كَثِيرٍ مِن قَصَصِ المفسرين، وأخبار المؤرخين، إلا مالا بُدَّ مِنهُ ولا غِنًى عَنْهُ لِلتَّبْيِينِ "

وقال الحافظ ابن حجر - - وهو يترجم للطبراني : وقد عاب عليه إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي جمعه لأحاديث الأفراد مع ما فيها من النكارة الشديدة والموضوعات وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة وغيرهم وهذا أمر لا يختص به الطبراني ، فلا معنى لإفراده باللوم بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية - من سنة مائتين وهلمَّ جرًّا - إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته ؛ والله اعلم ([لسان الميزان : ٣ / ٧٤]) .

ويقول ابن حجر "والاكتفاء بالحوالة على النظر في الإسناد ، طريقة معروفة لكثير من المحدثين وعليها ما صدر من كثير منهم ، من إيراد الأحاديث الساقطة معرضين عن بيانها صريحًا وقد وقع هذا لجماعة من كبار الأئمة ،

وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان ([(النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر : ٢/ ٨٦٣]) ".

قال الألباني – - في تحقيقه لكتاب (اقتضاء العلم العمل ، ص ٤) : إن القاعدة عند علماء الحديث أن المحدث إذا ساق الحديث بسنده فقد برئت عهدته منه ، ولا مسؤولية عليه في روايته ، ما دام قد قرن معه الوسيلة التي تُمكِّن العالم من معرفة ما إذا كان الحديث صحيحًا أو غير صحيح ألا وهي الإسناد .ا.هـ.
-علمونا أن من أسند لك فقد أحالك وبرئت ذمته –

قال الإمام الكبير محمد بن جرير الطبري رحمه الله (ت٣١٠هـ): "وما كان في كتابي هذا مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة، و لا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت ذلك من قبلنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا"اهـ. (١/١٠). وقال الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني رحمه الله (ت٥٨١هـ) في مقدِّمة كتابه "المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث"(ص ٤٦): "وليس لي في هذا التصنيف إلا الجمع والترتيب، فقد روي عن بعض السلف أنه قال : من أحال على غيره فقد استوثق. وقال غيره: إذا أحلت على غيرك فقد اكتفيت إلا أن يقع لي شيء في معنى كلمة استدللت عليه بحديث آخر أو نحوه فأذكره"اهـ

وبيان ما مضى :-

يقول السيوطي على الحديث المرسل في ألفيته :

١٤٠ - وَرَدُّهُ الأَقْوى، وقَوْلُ الأكْثَرُ ... كالشّافِعِي، وأهْلِ عِلْمِ الخَبَرِ

ويبين أنهم عندما قبلوه قبلوه بشروط وقبلوله في أحاديث الأحكاااااااااااااااااااااااااااااام

ولَيْسَ مِن شُيُوخهَ مَن ضُعّفا ... كَنَهي بَيْع اللحْم بالأصَلِ وفا

جاء في شرح الألفية "شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»" (ورده الأقوى) مبتدأ وخبر أي رد الاحتجاج بالمرسل هو الرأي الأقوى لقوة دليله (و) هو (قول الأكثر) من العلماء المحققين وذلك (كـ) الإمام القدوة رأس الفقهاء والمحدثين أبي عبد الله

محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع (الشافعي) فإنه أول من رد المرسل على ما قيل إلا أنه يرد بما نُقِل عن سعيد بن المسيب ومالك في رواية عنه، وإن كان المشهور خلافها وبما نقل عن الزهري وابن سيرين وابن مهدي ويحيى القطان، إلا أن يقال أن اختصاص الشافعي به لمزيد التحقيق فيه،-[5] - (وأهل علم الخبر) بالجر عطف على الشافعي،

أي وكأهل علم الحديث[6] كما حكاه عنهم مسلم في صدر صحيحه وابنُ عبد البر في التمهيد، وحكاه الحاكم عن ابن المسيب ومالك وهو قول كثير من الفقهاء والأصوليين وأهل النظر. واستدلوا بجهل حال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي،

وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفًا، ويحتمل أن يكون ثقة،

وعلى الثاني-يعني لو ثقة - يحتمل أن يكون حَمَلَ عن تابعي آخر وهكذا فيعود الاحتمال المذكور ويتعدد

إمّا بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية له، أو بالاستقراء فإلى ستة، أو سبعة وهو أكثرُ ما وُجِدَ من رواية التابعين بعضهم عن بعض أفاده الحافظ.-*سأضرب مثالا مفيدا في ذلك إن شاء الله* -

وإن اتفق أن يكون المُرْسِلُ لا يروي إلا عن ثقة فالتوثيق مع الإبهام غير كاف كما سيأتي ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل حتى يوثق فالمجهول عينا وحالًا أولى أفاده في التدريب، ثم إن ما ذكر من رد المرسل ليس على إطلاقه بل له حالات يعمل به فيها كما أشار إلى ذلك بقوله. ...ثم ذكر مثالًا للمعتضد المستوفي للشروط فقال (كنهي بيع اللحم) خبر لمحذوف تقديره وذلك كائن كنهي بيع اللحم (بالأصل) أي الحيوان

-فكما ترى الشارح يقول رد المرسل ليس على إطلاقه بل له حالات يعمل به فيها وضرب مثالا وهو الأحكام الفقهية إذا لم يكن في الباب غيره مثلا وليس في العقيدة ولا أصول الدين ولا حتى في كل أخبار الصحابة وكذلك مرسل الصحابة مقبول فليس معنى كلام المؤلف أن رد المرسل ليس على إطلاقه معناه أن النوع الذي نتحدث عنه وهو كذبة الغرانيق ليس بمردود لا ليس كذلك يفهم العقلاء!!!
ففي مقدمة شرح مسند أبي حنيفة: ذكر من أصوله قبول مرسلات الثقات إذا لم يعارضها ما هو أقوى منها. وقال ابن تيمية: وما كان من المراسيل مخالفًا لما رواه الثقات كان مردودًا. —

صـ ٣٤٦ كتاب النكت على ابن الصلاح لابن حجر .... ينقل ابن حجر عن الحافظ العلائي قوله"قال ولم أر من صرح بحمله على إطلاقه -يعني قبول المرسل مطلقا -

---

[5] يعني ضرب مثالا بالشافعي لأنه اشتهر بتحقيق هذه المسألة كما اشتهر أنه أول من ألف كتابا في أصول الفقه ليس هذا معناه أن من قبله لا يعلمون أصول الفقه ولا تكلموا فيها فمثل هذا لا يخفى على ذي لب أصلا
[6] ردوا المرسل

إلا بعض المتأخرين من غلاة الحنفية وهو اتساع غير مرضي لأنه يلزم منه بطلان اعتبار الإسناد الذي هو من خصائص هذه الأمه ، وترك النظر في أحوال الراوة، والإجماع في كل عصر خلاف ذلك فظهور فساده غني عن الإطالة فيه "

ثم قال ابن حجر "قلت ويؤيده قول الاستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني في كتابه في الأصول المرسل رواية التابعي عن النبي أو تابع التابعي عن الصحابي فأما إذا قال تابع التابعي أو واحد منا قال رسول الله فلا يعد شيئا ولا يقع به ترجيح فضلا عن الاحتجاج به ... وهذا ظاهر كلام ابن برهان أيضا"

ابن حجر نفسه رحمه الله ↓

الحكم عليه:

هذا حديث مرسل، الزهري لم يدرك العهد النبوي، ومراسيل الزهري ضعيفة جدًا، (سعد).

المطالب العالية محققا ١٢/٦٣٠ — ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)

وقد انتقد علماء الحديث مراسيل الزّهْرِيّ، ووصفوها بأنها لا شيء.

قال يَحْيى بن معين: «مُرْسَل الزُّهْرِيّ ليس بشيء» (٣).

وقال يَحْيى بن سعيد القَطّان: «مُرْسَل الزُّهْرِيّ شرّ من مُرْسَل غيره، لأنّه حافظ، وكلّما قَدِرَ أن يُسَمِّي سَمّى، وإنّما يترك من لا يُحبّ أن يُسَمِّيَه» (٤).

وروي عن يحيى بن سعيد أيضًا أنه كان لا يرى إرسال الزُّهْرِيّ وقتادة شيئًا، ويقول هو بمنزلة الريح، ويقول هؤلاء قوم حفّاظ، كانوا إذا سمعوا الشيء عقلوه (٥).

ولكن قيل لأحمد بن صالح: «قال يحيى بن سعيد: مرسل الزُّهْرِيّ يشبه لا شيء، فغضب، وقال: ما ليحيى ومعرفة علم الزُّهْرِيّ، ليس كما قال يحيى» (٦).

وقال الذهبي: "مراسيل الزُّهْرِيّ كالمعضل؛ لأنه يكون قد سقط منه اثنان، ولا يسوغ أن نظن به أنه أسقط الصحابي فقط، ولو كان عنده عن صحابي لأوضحه ولما عجز عن وصله، ولو أنه يقول: عن بعض أصحاب النبي - ﷺ -، ومن عد مرسل الزُّهْرِيّ كمرسل

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٥/ ٣٢٧.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/ ٤٢٧.

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف] مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩٩ هـ[، ٣/ ٢٢١.

(٤) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، ١/ ٣٧، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي] المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د. ط.، د. ت. [، ص ٢١١.

(٥) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر، ٩/ ٤٥١.

(٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٥٥/ ٣٦٩.

في صـ ٣٦٦ النكت على ابن الصلاح لابن حجر يرد على كلام الطبري يقول *الطبري أن التابعين بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين* ... يقول ابن حجر ويرد عليه "لكنه مردود على مدّعيه فقد قال سعيد بن المسيب وهو من كبار التابعين إن المرسل ليس بحجة ، نقله عنه الحاكم ، وكذا تقدم نقله عن محمد بن سيرين وعن الزهري

و كذا كان يعيبه شعبة و أقرانه والآخذون عنه كيحي القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغير واحد وكل هؤلاء قبل الشافعي رضي الله عنه ونقله الترمذي عن اكثر أهل الحديث "

ويقول ابن حجر "فبان أن دعوى الإجماع مطلقا أو إجماع التابعين مردودة

وغايته أن الاختلاف كان من التابعين ومن بعدهم وما نقله أبو داود عن مالك ومن معه معارض بما نقلناه عن شعبة ومن معه ولم يزل الخلاف موجودا - يقصد بين الفقهاء - ، لكن المشهور عن أهل الحديث خاصة عدم القول بالمرسل والله أعلم "

حتى الطبري رحمه الله الذي يدافع عن المرسل يقول في تهذيب الآثار مسند علي (١١٣) ((مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع وأنه إذا وصلت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يعرفون ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار وجب عندنا التثبت في مراسيله))

قال البيهقي الشافعي : «كل حديث أرسله واحد من التابعين أو الأتباع، فرواه عن النبى ﷺ ولم يذكر من حمله عنه، فهو على ضربين: أحدهما: أن يكون الذى أرسله من كبار التابعين الذين إذا ذكروا من سمعوا منه ذكروا قومًا عدولًا يوثق بخبرهم، فهذا إذا أرسل حديثًا نظر فى مرسله فإذا انضم إليه ما يؤكده من مرسل غيره، أو قول واحد من الصحابة أو إليه ذهب عوام أهل العلم، فإنا نقبل مرسله في الأحكام.

والآخر: أن يكون الذى أرسله من متأخرى التابعين الذين يعرفون بالأخذ عن كل واحد، وظهر لأهل العلم بالحديث ضعف مخارج ما أرسلوه، فهذا النوع من المراسيل لا يقبل فى الأحكام، ويقبل فيما لا يتعلق به حكم من الدعوات وفضائل الأعمال والمغازي، وما أشبهها»

طبق هذا على الحديث الذى نحن بصدده !!!!

المحور الثاني

فـ التابعي **اذا أرسل قد يسقط ٤أو ٥ أو ٦ بينه وبين النبي**

لذلك الحديث المرسل عن ثقات التابعين لا يعني مصداقية نسبته

جاء في سنن النسائي الجزء رقم :٢، الصفحة رقم:١٧١

996أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، **قَالَ : حَدَّثَنَا زَائِدَةُ (أتباع التابعين)،**
عَنْ مَنْصُورٍ(تابعي) ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يِسَافٍ(تابعي)،
عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ (تابعي) عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ (تابعي(
، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى(تابعي) ،

عَنِ امْرَأَةٍ
، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } ثُلُثُ الْقُرْآنِ "

قال العراقي في الألفية عن المرسل

ورده جماهر النقاد ... للجهل بالساقط في الإسناد وصاحب التمهيد عنهم نقله ... ومسلم صدر الكتاب أصله

عرفنا الفرق بين الاحتجاج بالمرسل في الأحكام وفي العقائد وأصول الدين
فلا حجة لمن احتج بأن المرسل معتبر عند بعض "الفقهاء"
فكما قال البيهقي في الحديث المرسل الذي توافقت فيه الشروط : **قال البيهقي الشافعي**
: «كل حديث أرسله واحد من التابعين أو الأتباع، فرواه عن النبي ﷺ ولم يذكر من حمله عنه، فهو على ضربين:
أحدهما: أن يكون الذي أرسله من كبار التابعين الذين إذا ذكروا من سمعوا منه ذكروا قومًا عدولًا يوثق بخبرهم،
فهذا إذا أرسل حديثًا نظر في مرسله فإذا انضم إليه ما يؤكده من مرسل غيره، أو قول واحد من الصحابة أو إليه ذهب عوام أهل العلم،
فإنا نقبل مرسله في 👈الأحكام.👉
وقد قال الحافظ العراقي في شرح ألفيته
فقولُهُ: (وتابعُوهما) أي: التابعونَ لهما. (ودانوا) أي: جعلَوهُ دِينًا يدينونَ به، وذهب أكثرُ أهلِ الحديثِ إلى أنّ المرسلَ ضعيفٌ لا يحتجُّ به. وحكاه ابنُ عبد البرِّ في مقدّمة «التمهيد» عن جماعةٍ من أصحابِ الحديثِ. وقال مسلمٌ في صَدْرِ كتابهِ «الصحيحِ»: «المرسلُ في أصلِ قولِنا، وقولِ أهلِ العلمِ بالأخبارِ ليس بحُجَّةٍ». شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)

وقال النووي"وعلى كل حال : **فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئا يحتجون به على انفراده في الأحكام**؛ فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ، ولا محقق من غيرهم من العلماء.وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه : فليس بصواب، بل قبيح جدا وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه : **لم يحل له أن يحتج به؛ فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام**.وإن كان لا يعرف ضعفه ، لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه ، بالتفتيش عنه إن كان عارفا، أو بسؤال أهل العلم به ، إن لم يكن عارفا، والله أعلم"

وأنقل لكم عن الامام ابن خزيمة يقول عن المرسل في العقيدة

: يتحدث ابن خزيمة عن حديث مرسل فقال" مُرْسَلًا .. وَلَيْسَ هَذَا الْخَبَرُ مِنْ شَرْطِنَا، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلِ الإسْنادِ لَسْنا نَحْتَجُّ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْعِلْمِ بِالْمَراسِيلِ الْمُنْقَطِعاتِ"

نقولات عن ابن حجر فتح الله علي بها :

أخرج ابن سعد في "الطبقات" (2/308)، من طريق الثوري، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ النخعي** ،
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلم: يَعِيشُ كُلُّ نَبِيٍّ نِصْفَ عُمُرِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَإِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ مَكَثَ فِي قَوْمِهِ أَرْبَعِينَ عَامًا .

وهذا مرسل

وأخرج أيضا

وَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ إِلَّا عَاشَ نِصْفَ عُمُرِ أَخِيهِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ)، **عَاشَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ مِائَةً وَخَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً وَهَذِهِ اثْنَتَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً وَمَاتَ فِي نِصْفِ السَّنَةِ**".

قال ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (2/557):" قال البيهقي: "من المعلوم أن إبراهيم النخعي ما سمع من أحد من الصحابة، فإذا حدث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يكون بينه وبينه اثنان أو أكثر فيتوقف في قبوله من هذه الحيثية،

يقول ابن حجر "وقد فتشت كثيرا من المراسيل فوجدت عن غير العدول بل سئل كثير منهم عن مشايخهم، فذكروهم بالجرح كقول أبي حنيفة: «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي٨ وحديثه عنه موجود» وقول الشعبي: «حدثني الحارث الأعور وكان كذابا فمن أين يصح حكم (على الراوي أنه لا يرسل إلا عن ثقة عنده على الإطلاق"

ويقول ابن حجر أيضا "في مقدمة صحيح مسلم عن محمد بن سيرين قال: «كانوا لا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة سألوا عنه ليجتنبوا رواية أهل البدع»٢.

وفيها٣ - أيضا - عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه أنكر على بشير بن كعب٤ أحد التابعين أحاديث أرسلها وقال: «كنا نقبل الحديث عن رسول الله - ﷺ - من كل أحد، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نقبل منه٥ إلا ما نعرف».

كذا أنكر الزهري على ابن إسحاق بن أبي فروة٦ أحاديث أرسلها فقال: «تأتينا بأحاديث لا خطم لها ولا أزمة ألا تسند حديثك؟» ٧."

ويقول ابن حجر "صح عن إبراهيم النخعي أنه قال: «ما حدثتكم عن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - فقد سمعته من غير واحد وما حدثتكم فسميت فهو من سميت"

ابن حجر يضعف الحديث لسقوط الواسطة بين التابعي والنبي وينقل قول البيهقي "فإذا حدث - *أي النخعي* - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يكون بينه وبينه اثنان أو أكثر فيتوقف في قبوله من هذه الحيثية"

والحديث هذا مرسل وتعددت طرقه

فقد روي عن أكثر من هذا"الطريق الأول : عن عائشة رضي الله عنها الطريق الثاني : عن زيد بن أرقم رضي الله الطريق الثالث : من طريق حذيفة بن أسيد رضي الله عنه الطريق الرابع : عن إبراهيم النخعي مرسلا"

و مع تمسك أيها النصراني بقول ابن حجر " وتعدد الطرق يدل على أن للقصة أصلا"

يجعل هذا الحديث صحيح؟

وبالتالي إثبات تحريف العهد الجديد لأنه حسب العهد الجديد لم يعيش ١٢٠سنه مع قومه ولا حتى ظل فيهم 40 سنه كما يقول الحديث

****

نقل مهم:-

ليس هذا فحسب ليس كل الحنفية أخذوا بالمرسل "فها هو تلميذ أبو حنيفة محمد بن الحسن الشيباني لا يأخذ ببعض المرسل وها هو أبو يوسف " أعمدة الفقة الحنفي تلاميذ أبو حنيفة

وها هو الطحاوي وهو من هو انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر يرده

وليس كل من أخذ بالمرسل أخذ به في كل الأحكام وكلهم اجتمعوا أنهم لم يحتجوا به في "العقيدة" كما نقلنا يقول الشافعي :وحَدِيثُ مالِكٍ عَنْ عَمْرَةَ مُرْسَلٌ وأهْلُ الحَدِيثِ، ونَحْنُ لا نُثْبِتُ #مُرْسَلًا.

مع أنه الامام مااااالك .... اذا جاء الأثر فمالك النجم وقال وإذا ذكر العلماء فمالك النجم وكان الشافعي لا يقدم على مالك أحد في الحديث وقال عنه (إذا جاءك الحديث من مالك فشد به يدك). وقال عنه "أمير المؤمنين في الحديث" ومع ذلك فهو يقول "وحَدِيثُ مالِكٍ عَنْ عَمْرَةَ مُرْسَلٌ وأهْلُ الحَدِيثِ، ونَحْنُ لا نُثْبِتُ #مُرْسَلًا."

(و قالَ الشّافِعِيُّ) وقَدْ رُوِيَتْ أحادِيثُ مُرْسَلَةٌ عَنْ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - فِي #العُقُوباتِ وتَوَقِّيَتِها تَرَكْناها لِانْقِطاعِها..

وفي حديث مرسل في الديات قالَ الشّافِعِيُّ: فَقالَ لِي قائِلٌ: ما يَمْنَعُكَ أنْ تَأْخُذَ بِحَدِيثِ ابْنِ بُجَيْدٍ؟ قُلْتُ: لا أعْلَمُ ابْنَ بُجَيْدٍ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وإذا لَمْ يَكُنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَهُوَ مُرْسَلٌ، ولَسْنا ولا إيّاكَ نُثْبِتُ المُرْسَلَ

أبو يوسف تلميذ الامام أبو حنيفة والمرسل :

النص الخامس لأبي يوسف :

وفي موضع خامس : لما نقل أبو يوسف عن الإمام أبي حنيفة أنه كان يجيز عقد الربا بين المسلم والكافر في دار الحرب ، خالفه أبو يوسف ، ووافق الأوزاعيّ قائلا : «القول ما قال الأوزاعي : لا يحل هذا ولا يجوز ، وقد بلغتنا الآثار التي ذكر الأوزاعي في الربا .

وإنما أحلّ أبو حنيفة هذا ؛ لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله ﷺ أنه قال :"لا ربا بين أهل الحرب"»[1].

فهنا يَرُدُّ أبو يوسف المرسل الذي ظن أن أبا حنيفة احتجّ به على مقالته ، فيخالف أبو يوسف شيخَه وإمامَه موافقا الأوزاعيّ .

وقد تعقب الإمام الشافعي هذا الكلام بقوله : « القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف ، والحجة كما احتج الأوزاعي ، وما احتج به أبو يوسف لأبي حنيفة ليس بثابت ، فلا حجةَ فيه»[2].

في حين يقول السرخسي (ت٤٨٣هـ) عن مرسل مكحول : « وهذا الحديث – وإن كان مرسلا – فمكحول فقيه ثقة، والمرسل من مثله مقبول . وهو دليل لأبي حنيفة ومحمد – رحمهما الله – في جواز بيع المسلم الدرهم بالدرهمين من الحربي في دار الحرب، وعند أبي يوسف والشافعي – رحمهما الله – لا يجوز»[3].

فهل عندما ردّ أبو يوسف مرسل مكحول لم يكن يعلم أن أصله وأصل شيخه هو قبول مرسل مثله ؟! وهل السرخسي أعلم بأصول الإمام أبي حنيفه من الإمام أبي يوسف أجل تلامذة الإمام وأوسعهم علما بمذهبه .

---

(١) الرد على سير الأوزاعي لأبي يوسف (٩٧)، والأم للشافعي – كتاب سير الأوزاعي – (٩/ ٢٤٩)، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (١٣/ ٢٧٦ رقم ١٨١٦٨–١٨١٦٩).

(٢) الأم للشافعي – كتاب سير الأوزاعي – (٩/ ٢٤٩)، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (١٣/ ٢٧٦ رقم ١٨١٧٠).

الطحاوي والمرسل

النص الأول للطحاوي في رد المرسل :

قال الطحاوي : «وقد رُوي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ذلك شيء كان من رسول الله ﷺ في لقطة كان وجدها علي في زمنه، وإن كان الحديث المذكور ذلك فيه **منقطع الإسناد، لا يُحتج عندنا بمثله** . ولكن حَمَلَنا على المجيء به : أن الشافعي قد احتج به علينا في مَنْعِنا للملتقط من أكلها بعد الحول ، إذا كان غنيا عنها ... (ثم أسنده من طريق شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر عن عطاء بن يسار .. مرسلا إلى النبي ﷺ، ثم قال الطحاوي) فكان جوابنا له في ذلك: **أن هذا حديث منقطع، لا يُحتج بمثله** ، لا سيما وأحد رواته شريك بن عبد الله بن أبي نمر، وأهل الأسانيد يقولون في روايته ما يقولون فيها، ولو احتج عليك خصمك بمثل هذا لما سوغته إياه، فكيف يجوز لك أن تحتج به على خصمك؟»[٣].

فانظره وهو يقول : « لا يُحتج عندنا بمثله»، وما فيها من نسبة عدم الاحتجاج إلى مذهبه ، في قوله : «عندنا».

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي (٤/ ١٠١)، ونخب الأفكار للعيني (١٥/ ١٥٩- ١٦٠).

(٢) انظر شرح معاني الآثار (١/ ٧٥)، (٤/ ٣٧٨، ٣٩٦).

(٣) شرح مشكل الآثار للطحاوي (١٢/ ١٢١- ١٢٢).

النص الثالث للطحاوي في رد المرسل :

ذكر الطحاوي أثرا منقطعا بين محمد بن سيرين وعثمان بن عفان ﷺ ، ثم قال : «فكان جوابنا له في ذلك: إن هذا حديث منقطع الإسناد، لا يحتج أهل الحديث بمثله»[٢].

وهو عندما ينسب هذا المذهب إلى أهل الحديث لا يعني بذلك تخصيصهم به دونه هو ومذهبه ، وإنما يريد الاحتجاج بهم على صحة قوله ؛ إذ كانوا هم المرجع في معرفة المقبول من المردود .

(١) شرح مشكل الآثار للطحاوي (١٣/ ٦٨).

(٢) شرح مشكل الآثار للطحاوي (١٥/ ١٥٦).

سبب سجود المشركين مع النبي ﷺ

رب سائل يقول: إذا ثبت بطلان إلقاء الشيطان على لسانه عليه الصلاة والسلام جملة «تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى» فَلِمَ إذن سجد المشركون معه ﷺ وليس ذلك من عادتهم؟.

والجواب ما قاله المحقق الآلوسي بعد سطور من كلامه الذي نقلته آنفاً:

«وليس لأحد أن يقول: إن سجود المشركين يدل على أنه كان في السورة ماظاهره مدح آلهتهم، وإلا لَمَا سجدوا، لأننا نقول: يجوز أن يكونوا سجدوا لدهشة أصابتهم وخوف اعتراهم عند سماع السورة لما فيها من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ

(٥٠) وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ (٥١) وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ (٥٢) وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ (٥٣) فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ (٥٤)﴾ إلى آخر الآيات [النجم]. فاستشعروا نزول مثل ذلك بهم، ولعلهم لم يسمعوا قبل ذلك مثلها منه ﷺ، وهو قائم بين يَدَيْ ربه سبحانه في مقام خطير وجمع كثير، وقد ظنّوا من ترتيب الأمر بالسجود على ما تقدم أن سجودهم ولو لم يكن عن إيمان، كافٍ في دفع ما توهَّموه، ولا تستبعد خوفهم من سماع مثل ذلك منه ﷺ، فقد نزلت سورة (حم السجدة) بعد ذلك كما جاء مُصَرَّحاً به في حديث عن ابن عباس. ذكره السيوطي في أول «الإتقان» فلما سمع عُتبة بن ربيعة قوله تعالى فيها: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ (١٣)﴾ [فصّلت]! أمسك على فم رسول الله ﷺ، وناشده الرحم واعتذر لقومه حين ظنوا به أنه صبأ وقال: «كيف وقد علمتم أن محمداً إذا قال شيئاً لم يكذب؟ فخفت أن ينزل بكم العذاب» وقد أخرج ذلك البَيْهَقِيُّ في «الدلائل» وابن عساكر في حديث طويل عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

ويمكن أن يقال على بعد: إن سجودهم كان لاَستشعار مدح آلهتهم، ولا يلزم منه ثبوت ذلك الخبر، لجواز أن يكون ذلك الاَستشعار من قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ (١٩) وَمَنَوٰةَ

ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ (٢٠)﴾ [النجم]، بناء على أن المفعول محذوف وقدَّرُوه حسبما يشتهون، أو على أن المفعول: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ (٢١)﴾ [النجم]. وتوهَّموا أن مصب الإنكار فيد كون المذكورات إِناثاً، والحب للشيء يُعمي ويُصِمُّ، وليس هذا بأبعد من حملهم «تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى» على المدح حتى سجدوا لذلك آخر السورة، مع وقوعه بين ذمين المانع من حمله على المدح في البين كما لا يخفى على من سلمت عين قلبه من الغين».

«وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

قلت.... قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْحُمَيدِيّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثُونِي عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جبير ابن مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ –وكان يومها كافرا - قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، فَلَمَّا بَلَغَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ. أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَا يُوقِنُونَ. أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُسَيْطِرُونَ﴾ كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ . وَهَذَا الْحَدِيثُ مُخَرَّجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَكَانَ سَمَاعُهُ هَذِهِ الْآيَةَ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ مِنْ جُمْلَةِ مَا حَمَلَهُ عَلَى الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ... مع ما فيها من ذم لاعتقاده الكفري حينئذ فليس بمستبعد

سبق ونقلت

> **أولًا: الأسانيدُ الوارِدَةُ عنِ الصّحابةِ لم تَرِدْ إلّا عن اثنَيْن:**
> ١ - ابنُ عبّاسٍ، وطُرُقُهُ المسنَدَة كلُّها ضعيفةٌ، واختُلِفَ على رواتِهِ، فكانوا يُرْسِلونَهُ تارةً، ويُسنِدُونَهُ تارةً، معَ اضطِرابٍ شَديدٍ في الألفاظِ والمُتونِ، وضَعفٍ في الرُّواةِ والأسانيد.
> ٢ - محمدُ بنُ فَضالَةَ الظَّفَريُّ: وحديثُهُ مِن طريقِ محمَّدِ بنِ عُمَرَ الواقِديِّ، وهو متروكٌ؛ كَذَّبَهُ جماعةٌ.
>
> **ثانيًا: أمّا المَراسيلُ؛ فهيَ كما يَلي:**
> ١ - مُرْسَلُ ابنِ شِهابٍ: فيه جهالةٌ، واختُلِفَ على رواتِهِ على عِدَّةِ وجوهٍ، فَرُوِيَ مُعْضلًا دونَ ذِكْرِ ابنِ شهابٍ، ورُوِيَ عنهُ عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث.
> وهذا اضطِرابٌ شديدٌ لا تَحتَمِلُهُ هذه الأسانيدُ؛ على ضَعفِ مفرَداتِها، وإرسالِ أُصولِها.
> ٢ - مُرْسَلُ محمَّدِ بنِ كعبٍ ومُحَمَّدِ بنِ قَيْسٍ معًا:
> رُوِيَ مِن طريقِ راوٍ شَديدِ الضَّعفِ.
> ثمَّ اضطَرابَ رُواتُهُ، فرَوَوْهُ بإسنادٍ ضَعيفٍ جدًّا عن محمَّدِ بن كَعْبٍ وحْدَهُ!.
> ٣ - مُرْسَلُ أبي العالِيَةِ:
> فيهِ راوٍ كَثيرُ الاضْطِرابِ والاختِلافِ.
> ورُوِيَتِ القِصَّةُ عنهُ على وجْهٍ آخَرَ، فيه اختِلافاتٌ وتَناقُضاتٌ عدّةٌ بالسَّنَدِ نفْسِهِ!.
> ٤ - مُرْسَلُ قَتادَةَ:
> فيهِ راوٍ له أغلاطٌ، فمِثلُ هذا المَتْنِ لا يُحتَمَلُ منهُ.
> ٥ - مُرْسَلُ الضَّحّاكِ:
> في إسنادِه مجهولانِ ومتروكٌ.
> ٦ - مُرْسَلُ المُطَّلِبِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حَنْطَبٍ.
> فيهِ راوٍ متروكٌ شديدُ الضَّعفِ، وآخَرُ ضُعِّفَ مِن قِبَلِ حِفْظِهِ!.
> ٧ - مُرْسَلُ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ:
> فيهِ راوٍ مَجهولٌ، وآخَرُ ضَعيفٌ.

> **ثالثًا: نَنظُرُ: هَلْ مِنَ المُمكِنِ تطبيقُ قاعِدَةِ تَقَوِّي الطُّرُقِ على الأسانيدِ السّالِفِ ذِكْرُها؟**
> ١ - الرِّواياتُ المُسْنَدَةُ مستَبْعَدَةٌ؛ لاضطرابِها، وشِدَّةِ ضَعفِ رواياتِها.
> ٢ - نَستبعِدُ أيضًا الرِّواياتِ المُرْسَلَةَ شديدةَ الضَّعفِ، وهِيَ:
> أ- مُرْسَلُ محَمَّدٍ بنِ كَعْبٍ ومُحَمَّدِ بنِ قيسٍ؛ لشدَّةِ ضعفِ راويهِ.
>
> ب - مُرْسَلُ المُطَّلِبِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حَنطَبٍ؛ لشدَّةِ ضَعفِ راويهِ أيضًا.
>
> ت- **مُرْسَلُ ابنِ شِهابٍ؛** لاضْطِرابِ رِواياتِهِ، واختِلافِ رُواتِهِ.
>
> وقد انتقد علماء الحديث مراسيل الزّهري، ووصفوها بأنها لا شيء.
> قال يَحْيى بن معين: «مُرْسَل الزُّهْرِيّ ليس بشيء» (٣).
> وقال يَحْيى بن سعيد القَطّان: «مُرْسَل الزُّهْرِيّ شرّ من مُرْسَل غيره، لأنّه حافظ، وكلّما قَدِرَ أن يُسَمِّيَ سَمّى، وإنّما يترك من لا يُحبّ أن يُسَمِّيَه» (٤).
> وروي عن يحيى بن سعيد أيضًا أنه كان لا يرى إرسال الزُّهْرِيّ وقتادة شيئًا، ويقول هو بمنزلة الريح، ويقول هؤلاء قوم حفّاظ، كانوا إذا سمعوا الشيء عقلوه (٥).
> ولكن قيل لأحمد بن صالح: «قال يحيى بن سعيد: مرسل الزُّهْرِيّ يشبه لا شيء، فغضب، وقال: ما ليحيى ومعرفة علم الزُّهْرِيّ، ليس كما قال يحيى» (٦).
> وقال الذهبي: "مراسيل الزُّهْرِيّ كالمعضل؛ لأنه يكون قد سقط منه اثنان، ولا يسوغ أن نظن به أنه أسقط الصحابي فقط، ولو كان عنده عن صحابي لأوضحه ولما عجز عن وصله، ولو أنه يقول: عن بعض أصحاب النبي - ﷺ -، ومن عد مرسل الزُّهْرِيّ كمرسل

ث- مُرْسَلُ الضَّحَّاكِ؛ فيهِ مَتروكٌ.

ج- مُرْسَلُ أبي العاليَةِ، ومُراسيلُهُ رياحٌ؛ كما سَبَقَ عن الإمامِ الشافعيِّ، وذلك كِنايةٌ عن أنَّهُ لا يُبالي كيفَ يأْخُذُها!.

وأما مرسل أبي العالية (الرياحي) في الوضوء من القهقهة في الصلاة فقد رده الشافعي وأحمد.

وقال الشافعي: حديث أبي العالية الرياحي رياح، يشير إلى هذا المرسل، وأحمد رده بأنه مرسل مع أنه يحتج بالمراسيل كثيرا، وإنما ردا هذا المرسل لأن أبا العالية وإن كان من كبار التابعين فقد ذكر ابن سيرين أنه كان يصدق كل من حدثه، ولم يعضد مرسله هذا شيء مما يعتضد به المرسل، فإنه لم يرو من وجه متصل صحيح، بل ضعيف، ولم يرو من وجه آخر مرسل، إلا من وجوه ترجع كلها إلى أبي العالية.

شرح علل الترمذي ١/٥٥١ — ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)

إذا عُلِمَ ما تقدَّمَ؛ فلم يَبْقَ إلّا ثلاثةُ مَراسيلَ:

أ- مُرْسَلُ قَتادَةَ.

ب- مُرْسَلُ سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ.

ت- مُرْسَلُ عُروةَ.

وقتادةُ بَصْرِيٌّ، وسَعيدٌ كوفِيٌّ، وعُروةُ مَدَنِيٌّ، ولقد كانتِ المَدينةُ النبويَّةُ والبصْرَةُ -والكُوفَةُ جِذاءَها- في ذلكَ الزَّمانِ مَحَطَّ أنْظارِ كثيرٍ مِن الرُّواةِ وطَلَبَةِ الحَديثِ، وكانَتِ الرِّحْلَةُ في طَلَبِ الحَديثِ في أوْجِها، «**فجائِزٌ أنْ يكونَ مصدَرُهُم الذي أخَذوا منهُ هذه القِصَّةَ ورَوَوْها عنهُ واحدًا لا غير، وهو مجهولٌ.**

وجائِزٌ أنْ يكونوا جَمْعًا، ولكنَّهُم ضُعَفاءُ جَميعًا.

فمَعَ هذه الاحتمالاتِ لا يُمكِنُ أن تَطْمَئِنَّ النَّفْسُ لِقَبولِ حَديثِهِم، لا سِيمّا في مِثْلِ هذا الحَدَثِ العَظيمِ الذي يَمَسُّ المَقامَ الكَريمَ، فلا جَرَمَ تتابَعَ العُلَماءُ على إنكارِها، بل التَّنْديدِ ببُطلانِها» (١).

ولا يَذْهَبَنَّ عنكَ أنَّ مُفرَداتِ هذهِ المَراسيلِ ضعيفةٌ أصلًا -فوقَ إرسالِها-؛ كما سَبَقَ تحقيقُهُ!.

فهذا وجْهٌ آخَرُ يمنَعُ القولَ بتقوِّيها معًا.

****

وكلام الشيخ الألباني في ذلك هو :-

ضعف الحديث المرسل:

الوجه الثاني: وهو يحتوي على تحقيق أمرين أساسيين:

الأول: أن الحديث المُرسَل، ولو كان المُرسِل ثقة، لا يُحتج به عند أئمة الحديث، كما بيّنه ابن الصلاح في «علوم الحديث» وجزم هو به فقال (ص ٥٨):

«ثم اعلم أن حكم المُرسَل حكم الحديث الضعيف، إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر كما سبق بيانه. . . وما ذكرناه من سقوط الإحتجاج بالمرسل والحكم بضَعفه، هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حُفَّاظ الحديث، ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم».

الأمر الثاني: معرفة سبب عدم احتجاج المحدثين بالمُرسَل من الحديث، فاعلم أن سبب ذلك إنما هو جَهالة الواسطة التي روى عنها المُرسِل الحديث، وقد بيّن ذلك الخطيب البغدادي في «الكفاية في علم الرواية» حيث قال (ص ٢٨٧) بعد أن حكى الخلاف في العمل بالمرسل:

«والذي نختاره سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأن المرسل غير مقبول، والذي يدل على ذلك أن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، وقد بيّنا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر إلا ممن عرفت عدالته،

فوجب كذلك كونه غير مقبول، وأيضاً فإن العدل لو سئل عمن أرسل عنه؟ فلم يُعدِّلْهُ، لم يجب العمل بخبره، إذا لم يكن معروف العدالة من جهة غيره، وكذلك حاله إذا ابتدأ الإمساك عن ذكره وتعديله، لأنه مع الإمساك عن ذكره غير مُعدَّل له، فوجب أن لا يقبل الخبر عنه».

وقال الحافظ ابن حجر في «شرح نخبة الفكر» (ص ١٧) بعد أن ذكر الحديث المرسل في «أنواع الحديث المردود»:

«وإنما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف، لأنه يحتمل أن يكون صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون حُمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد، أما بالتجويز العقلي، فإلى ما لا نهاية، وأما بالاستقراء، فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض، فإن عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة، فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف، لبقاء الاحتمال، وهو أحد قولي أحمد، وثانيهما: يقبل مطلقاً، وقال الشافعي رضي الله عنه: يُقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يباين الطريق الأولى مسنداً كان أو مرسلاً ليترجّح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الأمر».

قلت: فإذا عرف أن الحديث المُرسَل لا يقبل، وأن السبب هو الجهل بحال المحذوف فيرد عليه أن القول بأنه يقوى بمرسل آخر غير قوي لاَحتمال أن يكون كل من أرسله إنما أخذه عن راوٍ واحد، وحينئذ ترد الاَحتمالات التي ذكرها الحافظ، وكأن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى قد لاحظ ورود هذا الاَحتمال وقوته، فاشترط في المرسل الآخر أن يكون مُرسِله أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول، كما حكاه ابن الصلاح (ص ٣٥) وكأن ذلك لِيَغلب على الظن أن المحذوف في أحد المرسَلين هو غيره في المرسَل الآخر.

وهذه فائدة دقيقة لم أجدها في غير كلام الشافعي رحمه الله فاحفظها وراعِها فيما يمر بك من المرسَلات التي يذهب البعض إلى تقويتها لمجرد مجيئها من وجهين مرسَلين دون أن يراعوا هذا الشرط المهم.

ثم رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد نصّ أيضاً على هذا الشرط في كلام له مفيد في أصول التفسير، نقله عنه الحافظ محمد بن عبد الهادي في كتاب له مخطوط في الأحاديث الضعيفة والموضوعة (حديث ٤٠٥/٢٢١)، فقال ابن تيمية رحمه الله تعالى:

«وأما أسباب النزول، فغالبها مرسل، ليس بمسند، لهذا قال الإمام أحمد: ثلاث علوم لا إسناد لها. وفي لفظ: ليس لها

أصل: التفسير والمغازي والملاحم. يعني أن أحاديثها مرسلة، ليست مسندة».

والمراسيل قد تنازع الناس في قَبولها وردها. وأصح الأقوال: أن منها المقبول، ومنها المردود، ومنها الموقوف، فمن عُلم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قُبل مُرسَلُه، ومن عُرف أنه يُرسِل عن الثقة وغير الثقة، كان إرساله رواية عمن لا يُعرف حاله، فهو موقوف. وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات، كان مردوداً، وإن جاء المرسَل من وجهين، كل من الراويين أخذ العلم عن غير شيوخ الآخر، فهذا يدل على صدقه فإن مثل ذلك لا يُتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب..».

قلت: ومع أن التحقق من وجود هذا الشرط في كل مرسَل من هذا النوع، ليس بالأمر الهيِّن، فإنه لو تحققنا من وجوده، فقد يَرِدُ إشكال آخر، وهو أنه يحتمل أن يكون كل من الواسطتين أو أكثر ضعيفاً، وعليه يحتمل أن يكون ضعفهم من النوع الأول الذي ينجبر بمثله الحديث على ما سبق نقله عن ابن الصلاح، ويحتمل أن يكون من النوع الآخر الذي لا يقوى الحديث بكثرة طرقه، ومع ورود هذه الاَحتمالات يسقط الاَستدلال بالحديث المرسل وإن تعددت طرقه. وهذا التحقيق مما لم أجد مَن سبقني إليه، فإن أصبت فمن الله تعالى وله الشكر، وإن أخطأت فمن نفسي، وأستغفر الله من ذنبي.

وبالجملة فالمانع من الاَستدلال بالحديث المرسل الذي تعدد مرسِلوه أحد الاَحتمالين: الأول: أن يكون مصدر المرسلين واحداً.

الثاني: أن يكونوا جمعاً، ولكنهم جميعاً ضعفاء ضعفاً شديداً.

وبعد هذه المقدمة نستطيع أن نقول:

إننا لو ألقينا النظر على روايات هذه القصة، لألفيناها كلها مرسَلة، حاشا حديث ابن عباس، ولكن طرقه كلها واهية شديدة الضعف لا تنجبر بها تلك المراسيل، فيبقى النظر في هذه المراسيل، وهي كما علمت سبعة، صح إسناد أربعة منها، وهي مرسل سعيد بن جبير، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وأبي العالية (رقم ١-٣)، ومرسل قتادة، رقم (٥) وهي مراسيل يرد عليها أحد الاَحتمالين السابقين، لأنهم من طبقة واحدة: فوفاة سعيد بن جبير سنة (٩٥) وأبي بكر بن عبد الرحمن سنة (٩٤)، وأبي العالية ـ واسمه رفيع مصغراً ـ سنة (٩٠) وقتادة سنة بضع عشرة ومائة، والأول كوفي، والثاني مدني، والأخيران بصريان.

فجائز أن يكون مصدرهم الذي أخذوا منه هذه القصة ورووها عنه، واحداً لا غير، وهو مجهول.

وجائز أن يكون جمعاً، ولكنهم ضعفاء جميعاً، فمع هذه الاَحتمالات لا يمكن أن تطمئن النفس لقَبول حديثهم هذا، لا سيّما في مثل هذا الحدث العظيم الذي يمسّ المقام الكريم، فلا جَرَم تتابع العلماء على إنكارها، بل التنديد ببطلانها، ولا وجه لذلك من جهة الرواية إلا ما ذكرنا، وإن كنت لم أقف على من صرّح بذلك كما ذكرت آنفاً. قال الفخر الرازي في «تفسيره» (١٩٣/٦):

«روي عن محمد بن إسحاق بن خزيمة[1] أنه سئل عن هذه القصة؟ فقال: «هذا من وضع الزنادقة»، وصنّف فيه كتاباً. وقال الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: «هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل» ثم أخذ يتكلم في أن رواة هذه القصة مطعون فيهم، وأيضاً: فقد روى البخاري في «صحيحه» أن

(١) هو الإمام ابن خُزَيْمة صاحب «الصحيح» المعروف به، وقد تبع الفخر في عزو هذا الكلام لابن خزيمة المحقق الشوكاني في «فتح القدير» (٤٤٧/٣). وأما ابن حيان فعزاه في تفسيره «البحر» لمحمد ابن إسحاق جامع «السيرة النبوية». وتبعه الآلوسي في تفسيره (١٦١/١٧). والأرجح عندي الأول لأن الحافظ ابن حجر ذكر في «الفتح» (٣٥٤/٨) تبعاً لابن كثير أن ابن إسحاق روى هذه القصة في «السيرة» مطولاً، فهذا يُبْعِد نسبة ذلك القول إليه، ولو كان له، لنبَّه عليه الحافظ عقب ذلك والله أعلم.

النبي ﷺ قرأ سورة (النجم) وسجد وسجد فيها المسلمون والمشركون، والإنس والجن، وليس فيه حديث الغرانيق وروى هذا الحديث من طرق كثيرة، وليس فيها البتة حديث الغرانيق.

وقد تبع هؤلاء جماعة من الأئمة العلماء، وهاك أسماءهم على ترتيب وفياتهم:

١ - أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد المعروف بابن العربي توفي سنة (٥٤٢)، في تفسيره «أحكام القرآن».

٢ - القاضي عياض بن موسى بن عياض (٥٤٤) في كتابه «الشفا في حقوق المصطفى».

٣ - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي (٦٠٦) في تفسيره «مفاتيح الغيب» (٦/١٩٣-١٩٧) وقد مضى بعض كلامه في ذلك.

٤ - محمد بن أحمد الأنصاري أبو عبدالله القرطبي في «أحكام القرآن» (١٢/ ٨٠-٨٤).

٥ - محمد بن يوسف بن علي الكرماني من شرّاح «البخاري» (٧٨٦)، وقد نقل كلامه في ذلك الحافظ في «الفتح» (٨/ ٤٩٨).

٦ - محمود بن أحمد بدر الدين العيني (٨٥٥) في «عمدة القاري» (٩/ ٤٧).

٧ - محمد بن علي بن محمد اليمني الشوكاني (١٢٥٠) في «فتح القدير» (٣/ ٢٤٧-٢٤٨).

٨ - السيد محمود أبو الفضل شهاب الدين الآلوسي (١٢٧٠) في «روح المعاني» (١٧/ ١٦٠-١٦٩).

٩ - صديق حسن خان أبو الطيب (١٣٠٧) في تفسيره «فتح البيان».

١٠ - محمد عبده المصري الأستاذ الإمام (١٣٢٣) في رسالة خاصة له في هذه القصة.

وإذا عرفت هذا فلا بأس من ذكر كلمات بعض هؤلاء العلماء، لما فيها من الفوائد والتحقيقات التي تزيد القارئ إيماناً ببطلان القصة، وتجعله يتبين أن النقد العلمي الرجيح يتفق دائماً مع النقد الحديثي الصحيح، لأن كلاً منهما يقوم على قواعد علمية دقيقة لا تقبل التغيير والتبديل، وأنا أكتفي هنا بكلمات أربعة منهم. ومن شاء الزيادة فليرجع إلى المصادر الأخرى التي أشرنا إليها، والأربعة هم: ١ ـ ابن العربي ٢ ـ القاضي عياض ٣ ـ الشوكاني ٤ ـ الآلوسي.

١ - كلام أبي بكر بن العربي في إبطال القصة:

قال رحمه الله تعالى بعد أن ذكر سبب نزول آية الحج التي ذكرناها في أول الرسالة ملخصاً من الروايات التي أوردناها:

وباقي الكتاب نقول عن هؤلاء العلماء وكلامهم عن هذه القصة وقد سبق في هذا الكتاب الكثير من النقول ومن أراد الزيادة فليراجع الكتاب أو كتاب وَا مُحَمَّدَاهُ {إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ} للمؤلف: أبو التراب سيد بن حسين بن عبد الله العفاني أو يراجع موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللئام أو يراجع تنزيه القرآن الكريم عن دعاوى المبطلين للمؤلف: منقذ بن محمود السقار حفظه الله ورعاه وكتاب صالح الشامي كتاب اسمه "الغرانيق قصة دخيلة على السيرة النبوية ٨٠صفحة" و هذا فهرس كتاب الشيخ الألباني .....

الفهرس

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك